تحركات اللاجئين اليمنيين العابرة للحدود :

دراسة في الجغرافيا السياسية

اعداد

د . أنور سيد كامل

مدرس الجغرافيا السياسية

كلية الآداب- جامعة بني سويف

المستخلص

تتناول الدراسة تحركات اللاجئين اليمنيين من منظور الجغرافيا السياسية، وذلك باستعراض تطور تلك التحركات واتجاهاتها، وانعكاسات تلك التحركات على كافة الصعد، والسياسات المتبعة لمجابهة تلك التحركات.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام عددًا من المناهج البحثية؛ كالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن استخدام بعض الأساليب المختلفة كالأسلوب الكمي والكارتوجرافي المعتمد على برمجيات نظم المعلومات الجغرافية لتصميم مجموعة من الخرائط للمساعدة في عرض وإظهار نتائج الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن ذلك اللجوء قد أفضي إلى خلق تداعيات متعددة على دولة المنشأ "اليمن"، وعلى الدول المضيفة، مما يستدعي مجابهته إقليميًا ودوليًا وضرورة معالجة النزاع القائم في اليمن.

الكلمات المفتاحية: تحركات اللاجئين- اللاجئين اليمنيين- اتجاهات اللجوء اليمني- الآثار السياسية للجوء اليمني- الآثار الأمنية للجوء اليمني- سياسات مجابهة تحركات اللاجئين

Abstract

The study examines the Yemeni asylum from a Political Geography perspective by reviewing the evolution of Yemeni Refugee movements, the trends of such movements, the Implications of these movements at all levels, and the policies adopted to counter these movements.

In order to achieve the objectives of the study, a number of research approaches were used, such as historical and descriptive analytical approaches, as well as the use of different methods such as quantitative and cartographic method based on GIS software to design a set of maps to help display and show the results of the study.

The study concluded that this asylum has led to the creation of multiple repercussions on the country of origin, "Yemen", and the host countries, which calls for confrontation regionally and internationally and the need to address the conflict in Yemen.

Key Words: Refugee movements - Yemeni refugees - Yemeni asylum trends - the political effects of Yemeni asylum - Security effects of Yemeni asylum - Policies to confront refugee movements

المقدمة

تعد الهجرة من العوامل المؤثرة في حجم السكان سواء أكان هذا التأثير إيجابيًا أم سلبيًا، وتتعدد أنواع الهجرات السكانية، حيث تنقسم إلى قسمين: أولهما الهجرات الدولية بأنواعها، وثانيهما الهجرات الداخلية. والنمط الأول أكثر ارتباطًا بالوضع السياسي للدول، حيث يكون ذا تأثير كبير في سكان الدول المرسلة والمستقبلة للهجرات، وهي تنشأ عن عوامل اقتصادية وسياسية. وهناك نوع من الهجرة الجغرافية للسكان يرتبط بالتهجير الإجباري، حيث يُجبر السكان على ترك أوطانهم والرحيل إلى مناطق لم يكن لهم الرغبة في الذهاب إليها، وقد ساهمت الحروب والنزاعات الداخلية، بكل ما تحمله من قسوة وقتل وتدمير في انتقال السكان قسريًا للبحث عن ملاذ آمن، حيث لا تقتصر الخسائر البشرية في الاحتراب الداخلي على القتلى والجرحي والمعاقين، وإنما تمتد أيضًا لتشمل اللاجئين والمهجرين والنازحين والمحرومين من حق العودة إلى وطنهم، إذ يتحولون فجأة من مواطنين في دولهم إلى لاجئين في أنحاء مختلفة من العالم.

وتعد مشاكل اللجوء(*) من أكبر التحديات التي تواجه الدول، خاصة وأن لها أبعادًا سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية، وتؤثر بشكل كبير على الدول التي نزحوا منها، كما تؤثر بشكل أكبر على الدول التي لجأوا إليها.

(*) تحدد صفة اللاجئين في اتفاقية الأمم المتحدة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١م والبروتوكول المكمل لها لعام ١٩٦٧م، واللاجئ وفقًا لهاتين الوثيقتين هو "كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد". وقد تعطي صفة لاجئ وفقًا لتعريفات واردة في اتفاقيات إقليمية كاتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي ترعي المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في افريقيا، إذ تحدد اللاجئ على أنه "كل فرد يجد نفسه مجبرًا بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة غربية أو أحداث مخلة بالنظام=

وقد أفضي الاحتراب الداخلي في اليمن إلى لجوء أكثر من ٢٨٢,٠٠٠ يمني إلى دول الجوار عام ٢٠١٩م، مما مثل تداعيات كبيرة على كل من دولة اليمن باعتبارها دولة منشأ، ودول الجوار باعتبارها دول اللجوء.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية الدراسة في تحليل اللجوء اليمني؛ من حيث تطور تحركاتهم العابرة للحدود، واتجاهات تلك الحركات، فضلاً عن تداعيات ذلك اللجوء على الدول المضيفة، والوقوف على سياسات مجابهة تلك التحركات.

أهداف الدراسة: تمثلت أهداف الدراسة في:

- **تتبع تطور تحركات اللاجئين اليمنيين العابرة للحدود.**
- **التعرف على اتجاهات تحركات اللاجئين اليمنيين.**
- **التعرف على التبعات والآثار السياسية والأمنية للاجئين اليمنيين على كل من اليمن ودول الجوار.**
- **الوقوف على سياسات مجابهة تحركات اللاجئين اليمنيين.**

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع في مجال الجغرافيا السياسية، فضلاً عن العديد من الدراسات في تخصصات أخري من خارج

=العام في مناطق معينة من البلد الذي يحمل جنسيته أو بلده الأم، أو على امتداد أراضيه، على مغادرة مكان إقامته المعتاد طلبًا للجوء في مكان آخر خارج البلد الذي يحمل جنسيته أو بلده الأم". في حين عرفته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بأنه "كل فرد يتخذ صفة لاجئ بعد أن يغادر بلده ولا يستطيع العودة إليه بسبب مخاطر تهدد حياته أو سلامته الجسدية أو حريته، نتيجة لأعمال عنف أو أحداث تخل بالنظام العام" (IOM,2019).

هذا المجال، والتي استفاد منها الباحث كالدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية، ويتمثل أهمها وفقًا لتاريخ نشرها فيما يلي:

- دراسة "توفيق،١٩٨٣" عن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس، حيث ركزت الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب ودول الارتباط الرئيسية والثانوية.

- دراسة "Van Hear,1994" حول التأثير الاجتماعي - الاقتصادي للعودة الجماعية غير الطوعية إلى اليمن في عام ١٩٩٠م، حيث تطرقت الدارسة إلى اندلاع حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م وعودة الآلاف من العمالة اليمنية إلى دولتهم مجبرين على مغادرة دول الخليج العربي، وتأثير تلك العودة القسرية على الدولة اليمنية اجتماعيًا واقتصاديًا.

- دراسة "البراق،٢٠٠٢" عن اليمن والمحيط الهندي دراسة في الجيوبوليتيكس، وتناول الباحث عرضًا للمعطيات الجيوبوليتيكية للجمهورية اليمنية بما تشمله من مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية، ثم التطرق للمعطيات الجيوبوليتيكية للمحيط الهندي، عارضًا للأهمية التاريخية والاقتصادية ومحددات دور اليمن في منطقة المحيط الهندي، مختتمًا الدراسة بمستقبل اليمن الجيوبوليتيكي وعلاقاته الدولية.

- دراسة "Oucho,2007" حول التأثير البيئي للاجئين والأشخاص المهجرين في افريقيا جنوب الصحراء، حيث تشهد تلك المنطقة أعدادًا كبيرة من اللاجئين، وجاءت الدراسة في خمسة محاور، موضحة لمفاهيم البيئة واللاجئين، والأساليب المستخدمة في تقييم الأثر البيئي للاجئين، ودراسة حالة من بعض الدول، وعرضًا للاستراتيجيات المعتمدة في الاستجابة للتنمية المستدامة الناتجة عن التأثير البيئي.

- تناولت أطروحة "سلامة،٢٠١٢" دراسة "الأبعاد السياسية للاجئين في مستقبل الدولة الفلسطينية"، حيث أفرد الفصل الأول للتعرف علي مفهوم اللجوء الإنساني والمراحل التي مر بها، بالإضافة إلى تناول أهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي

تناولت اللجوء ونصت عليه، وخصص الفصل الثاني للحديث عن ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومراحل تطورها، ومن ثم الحديث عن توزعيهم وأماكن تواجدهم، والوقوف على الأوضاع التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في دول الطوق، وبعض الدول الأخرى في الخارج، كما تناولت الدراسة الحقوق التي منحت للشعب الفلسطيني والتي كان أهمها قرار ١٩٤ القاضي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

- الدراسة الصادرة عن "جامعة الدول العربية،٢٠١٥" حول الهجرة القسرية في المنطقة العربية، وتناولت فيها أزمات اللاجئين في كل من سوريا والعراق وليبيا واليمن، وعرض لجهود المنظمة في مواجهة تلك الهجرات.

- أطروحة "SANGPUI ,2016 " حول الهجرة العابرة للحدود والاعاشة للعمالة المهاجرة من ميانمار إلى مدينة ميزورام الهندية، وشملت الدراسة خمسة فصول، تناول الفصل الأول مفهوم الهجرة الدولية، والتجربة الهندية مع المهاجرين، وخصص الفصل الثاني لنظريات الهجرة وعلاقتها بالتنمية، وعرض الفصل الثالث لمنهجية الدراسة بما في ذلك التعريف بمنطقة الدراسة وتصميم البحوث الإحصائية وطرق جمع البيانات وأدوات تحليل البيانات. وتناول الفصل الرابع ديناميات الهجرة. وخصص الفصل الخامس للهجرة العابرة للحدود وسبل العيش، وتم في هذا الفصل إبراز النتائج الكمية التي شملتها الدراسة الميدانية. واختتمت الدراسة بالفصل السادس والذي جاء كخاتمة للدراسة مع مناقشة الآثار المترتبة على الهجرة العابرة للحدود.

- تعد دراسة "عيش،٢٠١٦" عن تحركات اللاجئين السوريين العابرة للحدود دراسة رائدة في مجال الجغرافيا السياسية، إذ دقت ناقوس الخطر حول ذلك الموضوع وأهمية دراسته من منظور الجغرافيا السياسية، وعمقت مفهوم الجغرافيا السياسية في دراسة مثل تلك الموضوعات المهمة. وهدف البحث إلى تحليل تحركات اللاجئين

السوريين العابرة للحدود، وتقييم تداعيات تلك التحركات على دول المقصد، وعلى سوريا بلد المنشأ، والسياسات المتبعة في مواجهة تلك التحركات من قبل دول المقصد. وخلصت الدراسة إلى أن تحركات اللاجئين السوريين قد خلقت أزمة متفاوتة الحدة في دول المقصد، بلغت ذروة خطورتها في لبنان ثم الأردن ثم تركيا، وإلى حد ما في بعض دول الاتحاد الأوروبي، وأن أية سياسة أحادية في مواجهة تلك التحركات لن تجدي نفعًا، وأنه إذا ما كانت معالجة جذور الأزمة بتسوية النزاع السوري تبدو بعيدة المنال في الوقت الراهن، فإن ذلك يستوجب ضرورة البحث عن حلول مستدامة لموجهة تداعيات تلك التحركات السكانية القسرية.

- دراسة "بوراس، جغبلو،٢٠١٦" بعنوان تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي، حيث ركزت هذه الدارسة على ظاهرة اللجوء في المواثيق والإطار القانوني للاجئين وعلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة باللاجئين، كما تطرقت إلى الأزمة السورية ودول الربيع العربي، وكذلك مواقف الدول الأوروبية من اللاجئين السوريين على وجه الخصوص.

- أبحاث المؤتمر العلمي الأول "اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول،٢٠١٧" وجاء المؤتمر في سبعة محاور اشتملت على ٦٦ ورقة بحثية، عالجت موضوعات حول معاناة اللاجئين السوريين وتأهيلهم، أحوال اللاجئون السوريون من حيث التعليم والصحة والحياة الاجتماعية، دور المؤسسات في النهوض بواقع اللاجئين السوريين، دور الاعلام في شئون اللاجئين السوريين، وأخيرًا اللاجئون السوريون والاقتصاد.

- عرضا كل من " Hyndman , Giles,2017" لحالة اللاجئين في كل جمهورية افريقيا الوسطي، والعراق، ونيجيريا، وجنوب السودان، وسوريا، وقاما بعرض لحلول ثلاث لأزمة اللاجئين في دول الدراسة وهي العودة الطواعية إلى الوطن، والاندماج المحلي، وأخيرًا إعادة التوطين في دولة ثالثة.

– أطروحة "Sarmah ,2018" حيث تناولت الدراسة قضية اللاجئين الأفغان إلى الهند، وجاءت الدراسة في خمسة فصول، خصص الفصل الأول لأدبيات الدراسة، وتناول الفصل الثاني المفاهيم السياسية لقضايا اللاجئين، وخصص الفصل الثالث لسياسات الهند تجاه اللاجئين، وعرض الفصل الرابع للاجئون الأفغان في الهند عارضًا لأهم المشكلات والتحديات التي يواجهها اللاجئون، وجاء الفصل الخامس كخاتمة للدراسة عارضًا لأهم النتائج وسياسات التعامل مع اللاجئين.

– أطروحة "معابره،٢٠١٨" حول السياسات الألمانية تجاه اللاجئين من دول الربيع العربي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات الألمانية تجاه اللاجئين خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٧ في المانيا، والتوصل إلى النتائج التي نتجت عن السياسات الألمانية ولمعرفة طبيعة هذه السياسات وتطورها في المانيا تجاه قضية اللاجئين، وما هي الأسباب التي أثرت في السياسات الألمانية تجاه اللاجئين.

– أبحاث المؤتمر الدولي الثالث "اللاجئون في الشرق الأوسط، ٢٠١٨م"، وجاء المؤتمر في اثني عشر محورًا رئيسيًا، هدفت إلى تسليط الضوء على المنهج الشمولي لإعادة إعمار الدول المتضررة من النزاعات المسلحة، وتوضيح التبعات المختلفة لحركات اللجوء وخاصة الأمنية منها سواء على المستوي الداخلي لكل دولة أو على مستوي والمنطقة والعالم، والوقوف على آخر المستجدات المتعلقة بالعودة القسرية والطوعية للاجئين، فضلاً عن استعراض المبادرات الدولية لمعالجة قضايا اللاجئين.

منهجية الدراسة:

تم استخدام عددًا من المناهج البحثية من أجل إنجاز هذه الدراسة، حيث تم إتباع المنهج التاريخي، إذ تعد دراسة البعد التاريخي أو الزمني لأي ظاهرة جغرافية عاملاً مساعدًا وضروريًا لفهم الجغرافيا الحالية، فالجغرافيا الحالية لأية ظاهرة

جغرافية تشتمل على مظاهر متراكمة عن جغرافيات الماضي، فالأحداث التاريخية لا يمكن تفسيرها بمعزل عن ظروف المسرح الجغرافي الذي تجري عليه، فبغير الأساس الجغرافي – كما يقول البعض – يبدو الناس الذين يصنعون التاريخ كما لو كانوا يمشون في الهواء. كما أن المسرح الجغرافي لا يمكن فهمه فهمًا حقيقيًا إلا بتتبع ما طرأ عليه من تطورات ناتجة عن تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومدي تفاوت مستوي هذا التفاعل وطبيعته من فترة لأخري ومن منطقة لأخري، حيث إن دراسة الجغرافيا السياسية للدولة يمكن أن تشكل أساسًا لفهم المشكلات التي تواجه الدولة في حاضرها وربما في مستقبلها(توفيق،٢٠٠٧: ٥٣-٧٢)، وقد أُستخدم هذا المنهج في عمل مسح تاريخي لتطرو تحركات اللاجئين اليمنيين منذ بدء الأزمة وحتي الآن، كما تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والذي يعد من أكثر مناهج البحث استخدامًا في البحوث الاجتماعية، حيث يتميز بعنايته برصد الحقائق المتعلقة بظاهرة ما رصدًا واقعيًا دقيقًا، وذلك بجمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها وإصدار تعميمات بشأنها(توفيق،٢٠٠٧: ٤٠)، وقد أُستخدم هذا المنهج في وصف الظاهرة الجغرافية وهي اللجوء اليمني من حيث مناطق التوزيع الجغرافي، واتجاهات حركة اللاجئين اليمنيين، وتداعيات تلك التحركات وسياسات المجابهة الدولية لها.

هذا؛ بالإضافة إلى إتباع بعض الأساليب المختلفة في هذا الصدد، كالأسلوب الكمي والأسلوب الكارتوجرافي الذي يستخدم لتحقيق أهداف البحث من خلال تقديم مجموعة من الخرائط التوزيعية والأشكال البيانية والتي لها أهمية كبيرة في عرض وإظهار نتائج الدراسة، وذلك عن طريق تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة المتمثلة في إنشاء قاعدة بيانات خرائطية كاملة للمنطقة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية "GIS".

حدود الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على محددات ثلاث: أولهما المحدد الموضوعي؛ ويتمثل في دراسة اللاجئين اليمنيين. وثانيهما المحدد الزمني؛ ويتمثل بالفترة الزمنية من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٩م. وثالثهما المحدد المكاني؛ ويتمثل في جمهورية اليمن والدول المضيفة.

مصادر البيانات:

تطلب الإعداد لهذه الدراسة الاعتماد على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر تتمثل في:

- المراجع العلمية: وذلك بالرجوع إلي المراجع الأصولية في الجغرافيا السياسية، فضلاً عن أطروحات الماجستير والدكتوراه والدوريات العربية والأجنبية المتخصصة في موضوعات ذات صلة بموضوع الدراسة.

- المصادر الإحصائية: وتتضمن التقارير والبيانات الإحصائية الصادرة عن الجمهورية اليمنية كالبيانات الديموغرافية، والبيانات الصادرة عن المفوضية السامية لشئون اللاجئين (UNHCR)، المنظمة الدولية للهجرة (IOM) وغيرهم.

هيكلية البحث:

- **المقدمة.**
- **الخصائص الجغرافية العامة لمنطقة الدراسة.**
- **دوافع اللجوء اليمني إلى دول الجوار.**
- **التطور العددي للاجئين اليمنيين وطالبو اللجوء.**
- **اتجاهات تحركات اللاجئين اليمنيين.**
- **مسارات اللجوء اليمني العابر للحدود إلى الدول المضيفة.**

- توزيع اللاجئين اليمنيين تبعاً للمنشأ.
- تداعيات تحركات اللاجئين اليمنيين على الدول المضيفة.
- سياسات مجابهة اللجوء اليمني.

أولاً: الخصائص الجغرافية العامة لمنطقة الدراسة:

يلزم لفهم السلوك السياسي لأي منطقة سياسية وإدراك علاقاتها الداخلية والخارجية والوقوف على مدي قوتها، أن يلم الدارس بخصائصها الجغرافية الطبيعية والبشرية ومدي تأثيرها في هذا المجال، حيث تكمن سياسية الدولة في جغرافيتها (Short,1993: 71).

تمتد الجمهورية اليمنية فلكيًا بين خطي طول ٤٢ْ ، ٥٣ْ شرقًا، أي أنها تمتد على اثني عشر من خطوط الطول، وبين دائرتي عرض ٣٠َ ١٢ْ ، ١٩ْ شمالاً، وبذلك فهي تحتل سبعًا من دوائر العرض، مما نتج عنه وقوعها بين مدار السرطان وخط الاستواء. مما يعني وقوعها فلكيًا ضمن المنطقة المدارية الحارة، مما جعل مناخها يتسم بالمناخ المداري وشبه المداري الذي يمتاز بطول فترة الإشعاع الشمسي وارتفاع درجات الحرارة وسقوط الأمطار في فصل الصيف، ولولا التباين في التضاريس في اليمن لأضحت صحراء من ضمن الصحاري المدارية الحارة كدول شبه الجزيرة العربية، وعليه؛ يعد الموقع الفلكي لليمن أحد مواطن الضعف الشديدة المؤثرة في قوتها السياسية، ووزنها الاقتصادي وعلى طبيعة الغطاء النباتي، والتربة، والإنتاج الزراعي المنخفض نتيجة قلة الإمطار وندرة المياه.

وتتمتع الجمهورية اليمنية بموقع جغرافي علي جانب عظيم من الأهمية، فوقوعها في الطرف الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية، عند نقطة تقترب فيها القارة الآسيوية من القارة الإفريقية، حيث لا يفصل بينهما إلا مضيق بحري لا يزيد اتساعه علي ٢٧كم، هو

باب المندب، جعلها حلقة اتصال بين القارتين، ومعبرًا ظلت تجتازه الجماعات البشرية علي مر العصور التاريخية المتعاقبة، فعن هذا الطريق عبرت الجماعات العربية إلي القرن الإفريقي، ومنه تسربت إلي أنحاء القارة الإفريقية شمالاً، علي طول سواحل البحر الأحمر، وجنوبًا علي طول سواحل المحيط الهندي، ومنه أيضًا عبرت الجماعات الإفريقية إلي جنوب شبه الجزيرة العربية، ومنه تسربت علي طول السواحل الجنوبية لقارة آسيا.

وتُشرف اليمن على جبهتين مائيتين، حيث تطل علي البحر العربي وخليج عدن من ناحية الجنوب، وتشرف غربًا علي البحر الأحمر، وكان هذا البحر ولا يزال يمثل طريقًا للملاحة الدولية تمر به التجارة بين الشرق والغرب، وهو طريق رئيس من الدرجة الأولي، طالما تنافست على التحكم فيه الدول العظمي، منذ أيام البطالمة والرومان حتى وقتنا الحاضر (متولي، أبو الريش،١٩٩٩: ٢٢٣). شكل (١)

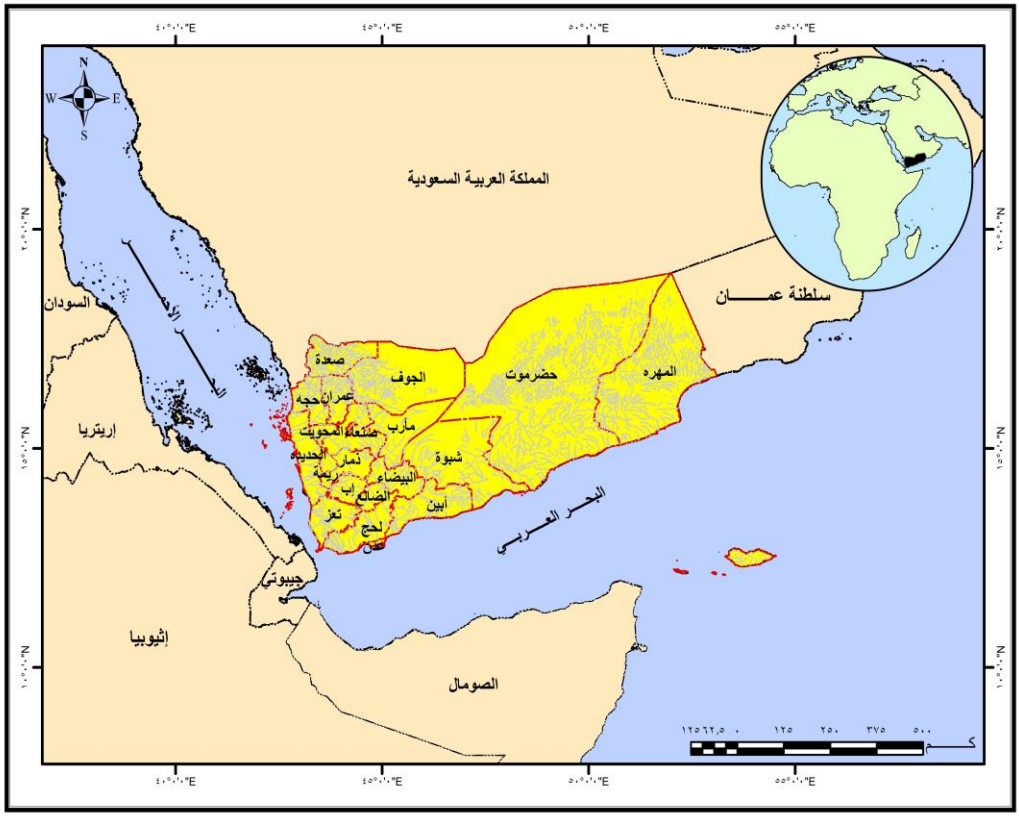

شكل (١) الموقع الفلكي والجغرافي للجمهورية اليمنية

وتتحكم الجمهورية اليمنية بمضيق باب المندب؛ والذي يعد أحد المضايق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، إذ قدرت كمية البترول العابرة عبر المضيق نحو ٣,٥ مليون برميل/ يوميًا عام ٢٠١٢م، وبذلك يحتل مضيق باب المندب مع كل من قناة السويس وخط أنابيب سوميد ثالث أهم نقطة لعبور مصادر الطاقة في العالم. وهذا الممر المائي عُرضة بشكل خاص لعدم الاستقرار السياسي في افريقيا والشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الصادرات البترولية عبر المضيق تتجه نحو أوروبا والولايات المتحدة، ويقدر عدد السفن وناقلات البترول العملاقة التي تمر في المضيق في الاتجاهين بأكثر من ٢١ ألف قطعة بحرية سنويًا، بمعدل نحو ٥٧ قطعة يوميًا (Country Analysis Brief,2011: 5)

ولموقع هذا المضيق أهمية خاصة، فالمسيطر عليه في استطاعته العناية به لأغراض الملاحة السلمية والتجارية، كما أن في وسعه إن توافرت له الامكانيات إيقاف الملاحة البحرية فيه كما حدث في حرب١٩٧٣م. وعليه؛ يمكن القول إن من يتحكم في مضيق باب المندب يمكن أن يغلق البحر الأحمر ويحوله إلي بحيرة داخلية، ويُفقد قناة السويس موقعها المتميز، كما يحرم دول الخليج العربية برمتها من ميزتها الموضعية، حيث إن دول الخليج العربية تمثل هبة الموضع "الجيولوجيا" في الأمن القومي العربي، في حين يشكل البحر الأحمر هبة الموقع "الجغرافيا". وتبقي أهمية مضيق باب المندب رهنًا ببقاء قناة السويس أولاً، ومضيق هرمز ثانيًا مفتوحين للملاحة أمام ناقلات البترول، وتهديد هذين الممرين يحول تلك الناقلات إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

ويمتلك اليمن العديد من الجزر اليمنية ذات الموقع المهم، والتي تضاعف من الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري، لما تمنحه من ميزه الانتشار، والتوزيع للمراكز التجارية والقواعد البحرية والجوية، كجزيرة "بريم" والتي تتحكم في مدخل المضيق،

و"كمران" و"سقطري" أكثر الجزر إشرافًا على الخطوط الملاحية المارة بالبحر الأحمر، ومجموعة جزر "حنيش وزقر" ذات القيمة الاستراتيجية العسكرية للسيطرة على المنطقة، حيث قربها من خطوط سير السفن المتجهة من وإلى مضيق باب المندب.

وتمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة قدرها ٢٥٠٠ كم أي أن كل كيلو متر يقابله من المساحة ١٨٢,٢ كم^{٢} وبمقارنة هذا المعدل بالمعدل العام للوطن العربي، والذي يبلغ كيلومتر/٦١٠ كم^{٢} نجد بان سواحل اليمن طويلة نسبيا، ما يجعل معظم المنطقة السياسية قريبة من السواحل.

وهذه الخصائص والمميزات من شأنها أن تكون عنصرًا من عناصر قوة الدولة، إلا أن الواقع يقول غير ذلك فلم تستطع اليمن استغلال تلك الأهمية الاستراتيجية لصالح بناء الدولة وأمنها واستقرارها حتى أصبحت تلك الأهمية تأتي بنتائج عكسية على الوضع اليمني فأصبحت اليمن مطمعاً للقوى الطامحة للسيطرة والنفوذ.

وبالطبع لن تأتي قيمة الجغرافيا السياسية لليمن تلقائيًا من خلال الجغرافيا فحسب، بل من خلال التوظيف السياسي الواعي لهذه الجغرافيا، وهو الأمر الغائب في السياسة اليمنية، التي لم تستطع التوظيف الأمثل لهاتين الميزتين: الجغرافيا والديموغرافيا معًا. ألا أنه يمكن القول بأن الجغرافيا السياسية لليمن من الممكن أن تكون مفتاحًا مهمًا لحل الأزمات الداخلية سياسيًا واقتصاديًا، في حال قيام نظام ديمقراطي مدني يستمد مشروعيته من انتخابات حرة ونزيهة ويدرك بوعي أنماط العلاقات والتفاعلات الإقليمية والدولية وفق أجندة وطنية تدعم سياسات إنمائية في الداخل وحضورًا إيجابيًا في الخارج.

ثانيًا: دوافع اللجوء اليمني إلى دول الجوار:

تميز المشهد السياسي العام في اليمن؛ بالصراع على السلطة والنفوذ وإقصاء الآخرين وإضعاف تمثيلهم السياسي، انطلاقًا من أن من يصل إلى السلطة بأي وسيلة يحكم سيطرته على الثروة والمجتمع، ويدل ذلك على أن الدولة لم تكن تعبر عن كل المواطنين وأنها لا تمثلهم بقدر تعبيرها وتمثيلها لمجموعة مسيطرة على السلطة والثروة تميل لعقد تحالفات مع مجموعات أخري من مختلف المناطق اليمنية لتعزيز سيطرتها فقط، في حين تقدم ذلك على أنه مشاركة في الحكم، مما يمكن معه وصف الدولة اليمنية بالفاشلة في أداء وظائفها الإنمائية، إذ لم تستطع تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وتعددت الحروب داخلها مثل الحرب مع الحوثيين، والحروب بين القبائل نفسها، أو بين القبائل والدولة، إضافة إلى ضعف دور القضاء، وتفشي الفساد في سائر أنحاء الدولة.

وتطورت أدوار بعض الجماعات الفاعلة في اليمن وأصبحت لها القدرة إما على منافسة الدولة في بعض الأدوار المنوطة بها، أو الاضطلاع بوظائف من المفترض أن تكون حكرًا على الدولة دون سواها، وتتميز هذه الجماعات المنظمة بالقوة والقدرة على عرقلة النظام وإعاقة عمله أو على المشاركة معه في تقاسم السلطة والنفوذ فضلاً عن التسبب في تآكل هذه السلطة أو انقسام البلد نفسه. ويندرج تحت هذا الوصف وبدرجات متفاوتة الحراك الجنوبي والحركة الحوثية والتكتلات القبلية إضافة إلى تنظيم القاعدة (الشرجبي، ٢٠١٠: ٦).

وشهدت الجمهورية اليمنية مظاهرات شعبية على غرار الثورة التونسية، وزادت حدتها بعد ثورة ٢٥يناير المصرية، وبدأت الثورة بسلسلة من الاحتجاجات الشعبية من جامعة صنعاء مناديه بإسقاط منظومة الرئيس "علي عبد الله صالح"، والذي أعلن أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية جديدة ولن يورث الحكم لابنه، ولكن تزايدت حدة العنف والاعتقال من قبل الحكومة ضد المتظاهرين، وقتل في ١٨ مارس –

جمعة الكرامة- أكثر من ٥٢ متظاهرًا، وانضم قادة عسكريين للثوار. ووقع في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م على المبادرة الخليجية لحل الأزمة السياسية، والتي بموجبها عطل الدستور، ومُنح الرئيس "صالح" حصانة من الملاحقة القانونية، وتسلم نائبه الرئاسة في ٢١ فبراير ٢٠١٢م.

وانضم الحوثيون(*) إلى الثورة الشعبية، التي انطلقت في فبراير ٢٠١١م، وكانت أول مظاهرة لهم في محافظة صعدة ٢١ فبراير ٢٠١١م بمديرية "ضحيان" للمطالبة بإسقاط النظام، وعبر الحوثيون عن موقفهم الداعم والمساند للمسيرات الشعبية في بقية المحافظات (الشجاع،٢٠١٢: ٩٥). واتخذ الحوثيون مسارًا آخر يختلف عن المسار الذي سلكته أغلب المكونات الثورية، ووقفوا ضد عملية التوافق السياسي برفضهم للمبادرة الخليجية، وعدوها التفافًا على الثورة. ورفضوا

(*) **الحوثية:** حركة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي، يسعون لاسترداد الامامة، ويعتنقون أفكار وعقائد الإثني عشرية. والحركة الحوثية في أصلها فرقة من فرق الزيدية تسمي بالجارودية، وهي ثم تحولت من حركة ثقافية إلى حركة عسكرية منذ عام ٢٠٠٤م بسبب الحروب التي خاضتها القوات اليمنية ضدها، وأخذت الجماعة اسم "الحوثيين" عبر وسائل اعلام السلطة اليمنية، والتي ربطتها باسم الأب الروحي لها وهو "بدر الدين الحوثي"، والذي ركز نشاطه في الشمال الغربي من اليمن حيث محافظة صعدة، والتي أصبحت مركزًا للحركة. وكان يطلق على مؤيديها وصف "جماعة الشعار" نسبة إلى تبنيهم "الشعار" أداة ووسيلة رئيسة لنشر أفكارهم ورؤاهم الفكرية والدينية مع غياب تام لأي رؤية أو برنامج سياسي محدد. وجاء اختيار الحوثيين لصعدة لعدة أسباب منها كثرة السكان المنتسبين للمذهب الزيدي، مما جعل المنطقة أرضًا خصبة لنشر الفكر الحوثي، فضلاً عن موقع صعدة الحدودي مع المملكة العربية السعودية، والتي تعدها إيران أكبر خصم لها، ووجود طائفة الإسماعيلية في نجران المحاذاة لمحافظة صعدة، واتصال صعدة بمحافظة حجة التي يكثر بها الفكر الشيعي، وكذلك قربها من ميناء ميدي. أضف إلى ذلك البعد التاريخي كون صعدة معقل الإمامة الإثني عشرية، وأخيرًا محو الوجود السني المحدود.

الانتخابات الرئاسية المبكرة وسعوا إلى إفشالها، ولم يعترفوا بشرعية الرئيس الجديد.

وبدأ الصعود السريع للحوثيين في السياسة اليمنية مستغلين انكشاف الدولة اليمنية، وكانت نقطة التحول الفاصلة في هذا الصعود هي سيطرتهم علي صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وإن كانت صنعاء علامة فارقة فقد كانت لها مقدماتها وأهمها استيلاء الحوثيين علي مدينة "عمران" في يوليو ٢٠١٤م، فمنذ سقوط العاصمة صنعاء، وسيطرة الحوثيين بالقوة المسلحة عليها، بدا جليًا حجم المأساة التي خلفتها عملية انهيار مؤسسات الدولة، لا سيما الأمنية والعسكرية منها؛ فنجاح الحوثيين يرجع إلي عدة عوامل بعضها يشير إلي الموقف الغامض للمؤسستين العسكرية والأمنية تجاه التمرد الحوثي علي سلطة الدولة، والبعض الآخر يعود إلي الانشقاقات والصراعات التي شهدتها الدولة في أعقاب ثورة الربيع العربي اليمنية في فبراير ٢٠١١م. أضف إلي ذلك مواقف القوي الإقليمية لا سيما دول الخليج؛ لذا سعي الحوثيون إلي تقويض كافة أطر ومرجعيات العملية السياسية ومؤسساتها التي تمخضت عن منظومة الانتقال السلمي للسلطة في اليمن، والتي لم يكن الحوثيون جزءًا منها.

واندفع الحوثيين في خطوة غير محسوبة لاقتحام عدن والسيطرة على الجنوب، وسيطر الحوثيين على محافظة الحديدة الساحلية علي البحر الأحمر في أكتوبر ٢٠١٤م، وذلك من أجل السيطرة على الموارد المالية للموانئ الاستراتيجية لمنتشرة على سواحلها، وأبرز تلك الموانئ "ميناء الحديدة، ميناء الصليف، ميناء رأسي عيسى النفطي".

وفي مطلع فبراير ٢٠١٤م أصدر الحوثيون إعلانًا دستوريًا عُطل فيه عمل البرلمان، وعليه؛ فقد اتسعت رقعة المعارضة القبلية السنية للحوثيين في مناطق الوسط، وازدادت إصرارًا على مواجهة التمدد الحوثي ومنعه من الوصول لمناطق

الثروة البترولية، وازدادت مناهضة الحوثيين في الجنوب حيث يتمركز تنظيم القاعدة(*) من ناحية والحراك الجنوبي(**) من ناحية ثالثة، مما يضع قيودًا على التمدد الحوثي في الوسط والجنوب. شكل (٢).

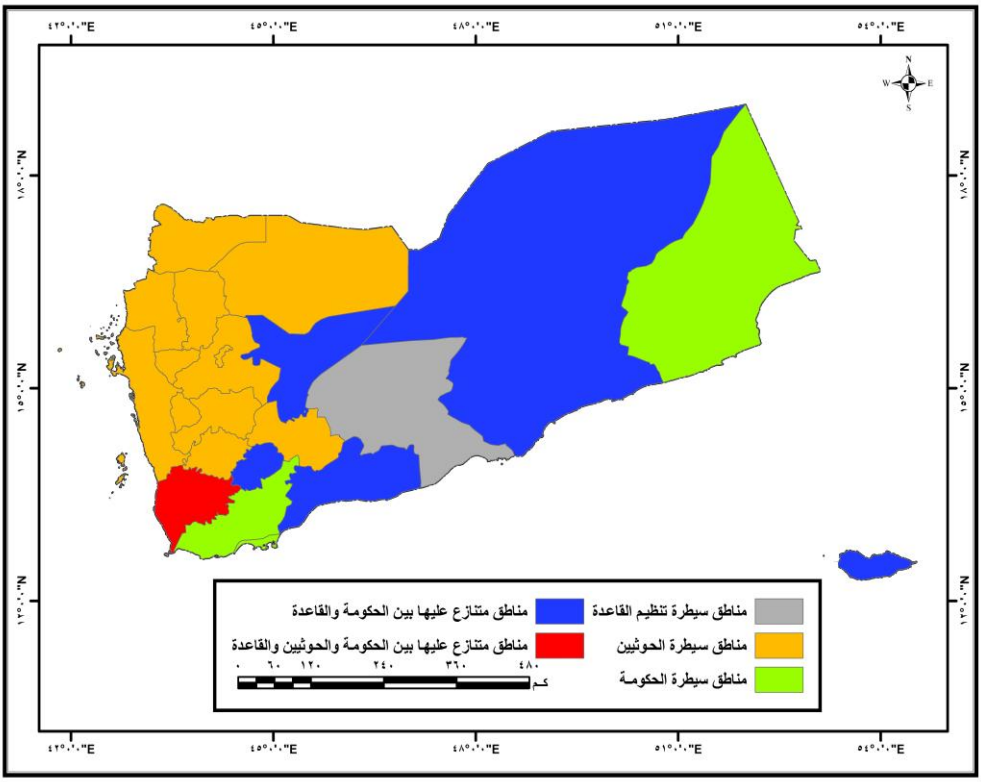

شكل (٢) مناطق السيطرة العسكرية والنزاع الداخلي بين القوي المتحاربة في اليمن

(*) **تنظيم القاعدة في اليمن:** تنظيم متطرف يتخذ من جنوب اليمن مقرًا له، ظهر في بدايات التسعينيات من القرن العشرين لمحاربة الوجود الغربي في شبه الجزيرة العربية، وأعلنت الدولة اليمنية حربًا مفتوحة على ذلك التنظيم منذ عام ٢٠٠١م وتصاعدت في ٢٠١٠م، واستولي التنظيم على محافظة أبين أبان ثورة ٢٠١١م وفي عام ٢٠١٢م سيطر على عدة مدن في الجنوب مستغلاً سقوط الدولة وحروبها المتعددة ومازال الوضع معقدًا حتى الآن.

(**) **الحراك الجنوبي:** حراك شعبي يتمركز في جنوب اليمن، بدأ بكيان جمعية المتقاعدين العسكريين اليمنيين المسرحين من عملهم، ويطالب الحراك النظام الحاكم بالانفصال لجنوب اليمن عن شماله، والذي يعتبره محتلاً بالقوة من قبل اليمن الشمالي.

وعليه؛ يمكن القول بأن الطموحات الحوثية المستقبلية لا تقتصر على الشريط الجغرافي الضيق في أقصي شمال اليمن، بل يشمل اليمن بأكمله عقديًا وسياسيًا. إلا أنه حاليًا تسعي حركة الحوثي إلي إنشاء كيان سياسي في شمال اليمن يخضع لنفوذها طوعًا أو كرهًا، ويستبعد أن يأخذ هذا الكيان شكل "دولة" بمفهومها السياسي العام؛ لكون الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي القائم حاليًا لا يسمح بوجود نظم حكم مستقل خاضع لسيطرة الحوثيين، سواء أكان في حال بقاء اليمن موحدًا أو تحقق الانفصال أو تم تقسيم الدولة إلي أقاليم فيدرالية.

وكان رد فعل مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الاستجابة لطلب الرئيس اليمني التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر، وردع العدوان الحوثي المتوقع حدوثه في أي ساعة على عدن والجنوب عامة. كما تقدمت الحكومة اليمنية بطلب لجامعة الدول العربية تطلب منها التدخل عسكريًا.

وفي فجر ٢٦ مارس ٢٠١٥ أعلنت المملكة العربية السعودية انطلاق عمليات "عاصفة الحزم(*)" ضد معاقل الحوثيين في اليمن من قبل تحالف عربي يضم أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عدا سلطنة عمان وقطر، بالإضافة إلي مصر والمغرب والسودان والأردن، بهدف إجبار الحوثيين علي الانسحاب من المدن التي يسيطرون عليها، وتسليم الأسلحة التي نهبوها من الجيش اليمني، وأيدت قمة شرم الشيخ التي عُقدت في ٢٨ مارس ٢٠١٥م عاصفة الحزم، حيث يستند العمل العسكري إلي مبدأ الدفاع عن النفس والواردة في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة(Ministry of Foreign Affairs,2017). كما اكتسب شرعية

(*) **عاصفة الحزم:** هو الاسم الذي استخدمته المملكة العربية السعودية في الفترة الأولي – بين ٢٥مارس :٢١ أبريل عام ٢٠١٥م– من التدخل العسكري الذي قادته في اليمن، للإشارة إلى النشاط العسكري ضد الحوثيين والقوات الموالية لهم.

دولية بصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ في ١٤ أبريل والذي أعطاها الشرعية بأغلبية ١٤ دولة مع امتناع روسيا عن التصويت.

وتباينت دول التحالف في حجم المشاركة، حيث انفردت المملكة العربية السعودية بزعامة القوات المتحالفة، وقد ساهمت بمفردها بنحو ٥٠٪ من إجمالي القوات الجوية، ونحو ٩٦٪ من القوات البرية، وذلك كونها صاحبة المصلحة الأولي وراء القضاء على التمرد الحوثي، فضلاً عن الحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والقضاء على الوجود الإيراني في اليمن والمتمثل في دعم الحوثيين لتطويق المملكة العربية من الجنوب. وتبني التحالف إستراتيجية هجومية قوامها الرئيس شن حملات جوية مكثفة بهدف إضعاف قوة الحوثيين، ومما لا شك فيه أن الخصائص الطبيعية لمسرح العمليات الحربية والمتمثلة في تضاريس محافظة صعدة قد تركت آثارها على مجريات الصراع العسكري.

واستهدفت الضربات الجوية منذ انطلاق الحملة قاعدة "الديلمي" الجوية في صنعاء وتدمير الطائرات الحربية، كما دمرت مطار صنعاء الدولي، ومطار "الحديدة" وقاعدة "طارق" الجوية ومطار صعدة المحلي، ومواقع الدفاع الجوي غرب صنعاء. وأعلن التحالف الأجواء اليمنية منطقة محظورة. كما استهدف طيران التحالف مواقع قيادة الحوثيين وأماكن تجمع مسلحيهم في صعدة، وغيرها من المواقع العسكرية، التي استولي عليها الحوثيين في "لحج" و"حجة" و"الضالع" و"عدن" و"شبوة". وأعلنت القيادة العسكرية منذ بدء العملية، حظر اقتراب السفن من الموانئ اليمنية، وقامت القطع البحرية لكل من المملكة العربية السعودية ومصر بمراقبة الموانئ اليمنية، وإغلاق الموانئ الرئيسية منها وهي ميناء "عدن" و"المكلا" و"المخا" و"الحديدة"، لتمنع بذلك الامدادات العسكرية الإيرانية من الوصول إلى الحوثيين .(Al- Haj,2017)

وقد طالبت دول التحالف بإنهاء استخدام العنف من قبل الحوثيين، وسحب قواتهم من المناطق التي سيطروا عليها كافة وتسليم جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات الأمنية والعسكرية، والامتناع عن أي استفزاز للدول المجاورة، وإدراج ابن الرئيس اليمني السابق وزعيم الحوثيين في نظام العقوبات المتعلق باليمن في مجلس الأمن، ودعوة الأطراف اليمنية كافة إلي الحوار، وخصوصًا لحضور مؤتمر الرياض برعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنع تزويد الحوثيين وحلفائهم بالسلاح، وإباحة تفتيش الدول المجاورة لليمن الشحنات المتجهة إليه للتأكد من ذلك(يوسف،٢٠١٥: ٢٩).

وعليه؛ ووفقًا لصورة الاحتراب الداخلي والنزاع العسكري المسلح بين أطراف عدة فقد أُرتكبت ولا تزال تُرتكب حتى يومنا هذا، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، منها ما قد يصل إلى حد جرائم الحرب، في مختلف أنحاء الدولة، بينما المدنيون عالقون في أتون هذه الحرب. وقد قُتل وجُرح ما يزيد عن ١٧٦٤٠ شخصًا في أزمة إنسانية متصاعدة من صنع البشر، ويقاسي نحو ١٤ مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي. ولازال النزاع مستعرًا حتى الآن، وأظهر جميع أطراف النزاع استخفاف صارخ باستهداف المدنيين والمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

وتمثلت أهم الخسائر البشرية عن ذلك الاحتراب الداخلي حركة اللجوء العابر للحدود، فقد بلغ عدد اللاجئين اليمنيين العابرين للحدود نحو ٢٨٢٠٠٠ لاجئ عام ٢٠١٩م.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه بسبب تحكم قوات التحالف العربي بممرات اليمن البرية والجوية والبحرية، بهدف منع وصول إمدادات عسكرية لقوات "صالح والحوثي" التي بدورها تغلق منافذ برية أخرى، فإن هذه الأسباب تصد أبواب اللجوء أمام كثير من اليمنيين وتمنعهم من الرحيل خصوصا بعد تفاقم الأوضاع المعيشية وتصاعد وتيرة العنف في مختلف مناطق الدولة.

ثالثًا: التطور العددي للاجئين اليمنيين وطالبو اللجوء:

ظلت اليمن لفترة طويلة الملاذ الآمن لحركة اللاجئين من القرن الافريقي إلى دول الخليج. ومع بداية النزاع المسلح عام ٢٠١٥م تبدلت الأوضاع وتحولت من مقصد لجوء إلى منشأ لجوء لدول الجوار.

(١) التطور العددي للاجئين اليمنيين في دول الجوار:

يوضح الجدول (١) والشكل (٣) التطور العددي والنسبي للاجئين اليمنيين منذ عام ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٩م.

جدول (١) التطور العددي والنسبي للاجئين اليمنيين في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥- ٢٠١٩م

العام	عدد اللاجئين اليمنيين	عدد اللاجئين عالميًا	% من اللاجئين عالميًا	نسبة الزيادة
٢٠١٥	٢٦٩٧٨٣	١٥٨٧٧٨٨٧	١,٨٦	-
٢٠١٦	٢٧٠٩١٩	١٧٠٢٧٩٣٠	١,٥٩	٠,٤٢
٢٠١٧	٢٨٠٠٠٠	١٩٨٧٦٣١٦	١,٤٠	٣,٣٥
٢٠١٨	٢٨٠٦٩٢	٢٠٣٩٩٦١١	١,٣٧	٠,٢٥
٢٠١٩	٢٨٢٠٠٠	٢٠٤٠٠٠٠٠	١,٣٨	٠,٤٧

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث اعتمادًا علي:

UNHCR (20 June 2019) Global Trends forced Displacement in 2018. - available at: htpp://www.unhcr.org/statistics

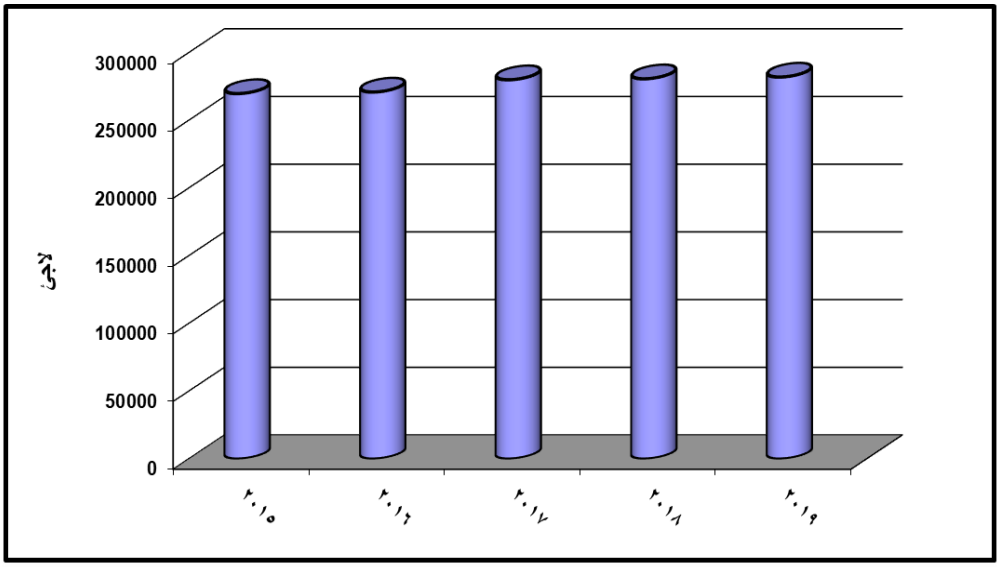

الشكل (٣) التطور العددي للاجئين اليمنيين في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠١٥- ٢٠١٩م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- ارتفاع الخط البياني لأعداد اللاجئين اليمنيين نتيجة النزاع الداخلي، حيث بلغ إجمالي عدد اللاجئين اليمنين منذ بدء نشوب الصراعات المسلحة وبدء الحرب ضد الحوثيين بقيادة التحالف العربي عام ٢٠١٥م نحو ٢٦٩,٧٨٣ لاجئ، شكلت ما نسبته ١,٨٪ من إجمالي اللاجئين في العالم، وواصلت الارتفاع في العام التالي لتصل إلى نحو ٢٧٠,٩١٩ لاجئ، بنسبة زيادة ٠,٤٢٪ بنسبة ١,٥٪ من إجمالي عدد اللاجئين عالميًا، ارتفعت لتصل إلى نحو ٢٨٠,٠٠٠لاجئ في العام التالي، بنسبة زيادة ٣,٣٥٪ عن العام السابق، لتشكل ١,٤٪ من إجمالي اللاجئين عالميًا، في حين بلغ عددهم عام ٢٠١٨م نحو ٢٨٠,٦٩٢ لاجئ بنسبة ١,٣٪ من إجمالي عدد اللاجئين عالميًا، وواصلت أعداد اللاجئين اليمنيين ارتفاعها لتصل إلى ٢٨٢,٠٠٠ لاجئ عام ٢٠١٩م، تشكل نحو ١,٣٪ من إجمالي عدد اللاجئين في العالم.

– لم تشهد أعداد اللاجئين انخفاضًا في أي من أعوام الدراسة، مما يدل على احتدام النزاع الداخلي، وعدم وجود بوادر لحل الأزمة اليمنية قريبًا.

– تراوحت نسبة اللاجئين اليمنيين إلى إجمالي اللاجئين في العالم ما بين ١,٣٪: ١,٨٪، وتعد نسبة مرتفعة نوعًا ما، كون اللاجئين من كل من سوريا وأفغانستان وجنوب السودان، يشكلون ثلثي إجمالي اللاجئين في العالم.

(٢) التوزيع العددي والجغرافي لطالبو[*] اللجوء اليمنيين:

توجد أنظمة وطنية للجوء لتحديد الأشخاص المؤهلين للحصول على الحماية الدولية. ولكن خلال التحركات الجماعية للاجئين التي تكون عادةً نتيجة الصراع أو العنف، ليس من الممكن أو من الضروري دائماً إجراء مقابلات فردية مع كل طالب لجوء يعبر الحدود. وغالبًا ما تسمى هذه المجموعات باللاجئين المعترف بهم بصورة جماعية (UNHCR,2019). ويوضح الجدول (٢) والشكل (٤) طالبو اللجوء اليمنيين وتوزيعها الجغرافي.

[*] **طالبو اللجوء:** هم الأشخاص الذين لم تتم بعد معالجة طلبهم من أجل الحصول على مكان آمن للعيش فيه. وفي كل عام، يلتمس حوالي مليون شخص اللجوء حول العالم.

جدول (٢) التوزيع العددي والجغرافي لطالبي اللجوء اليمنيين في الفترة ما بين يناير ٢٠١١- ديسمبر ٢٠١٨م

العام	أوروبا	افريقيا	آسيا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	استراليا	الإجمالي	%
٢٠١١	٥٦١	١٤٣	٣٩٠	٤٨	٢٠	٣	١١٦٥	١,١
٢٠١٢	٨٤١	٢٧٠	١٠٠٧	٨٢	٥	٨	٢٢١٣	٢,١
٢٠١٣	١٧٢٣	٢٩٣	٥٧٤	١٧٣	١	٤	٢٧٦٨	٢,٦
٢٠١٤	٢١٤٦	٣٢٠	١٧٥	٦٣٦	–	٤	٣٢٨١	٣,١
٢٠١٥	٣٩٥٨	٣٥٩٨	٤٩٦٠	٧٤٢	–	١٤	١٣٢٧٢	١٢,٧
٢٠١٦	٣٧٤٤	٥٠٩٣	٧٧٧١	١٠٧٣	٢	١٤٦	١٧٨٢٩	١٧,١
٢٠١٧	٢٤٥٨	٧٦٨١	١٢٩٢٩	١٦٠٥	٣٥	١٢	٢٤٧٢٠	٢٣,٦
٢٠١٨	٧١٧٦	١١٥٦٥	١٨٧٨٤	١٤٨٩	٢٣٩	٥١	٣٩٣٠٤	٣٧,٦
الإجمالي	٢٢٦٠٧	٢٨٩٦٣	٤٦٥٩٠	٥٨٤٨	٣٠٢	٢٤٢	١٠٤٥٥٢	١٠٠
%	٢١,٦	٢٧,٧	٤٤,٦	٥,٦	٠,٣	٠,٢	١٠٠	–

المصدر: الجدول والنسب من إعداد وتجميع الباحث اعتمادًا على:
http://popstats.unhcr.org/en/time_series

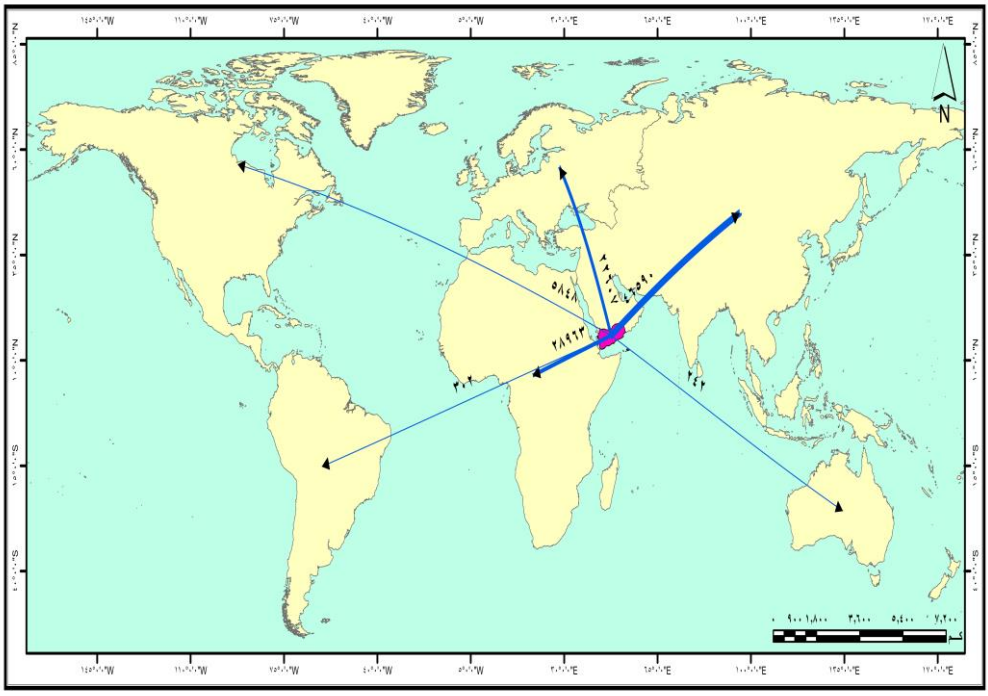

شكل (٤) التوزيع العددي والجغرافي لطالبي اللجوء اليمنين في الفترة ما بين يناير ٢٠١١- ديسمبر ٢٠١٨م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ارتفاع المنحني البياني بشكل مستمر لطالبي اللجوء من اليمنيين طوال فترة الدراسة والممتدة من بداية الثورة اليمنية عام ٢٠١١م وحتي أواخر عام ٢٠١٨م، ولم تنخفض في أي من تلك الأعوام، حيث بلغ عدد طالبي اللجوء عام ٢٠١١م نحو ١١٦٥طالب لجوء، تشكل ١,١٪ من إجمالي طالبي اللجوء طوال فترة الدراسة، ارتفعت لتصل إلى ٢٢١٣ طالب لجوء في العام التالي، بنسبة ٢,١٪ ثم ٢٧٦٨ طالب لجوء في عام ٢٠١٣م، بنسبة ٢,٦٪، في حين قدم ٣٢٨١ طالب لجوء طلباتهم عام ٢٠١٤م بنسبة ٣,١٪، ثم واصلت النسب ارتفاعها لتصل إلى ١٢,٧٪، ١٧,١٪ عامي ٢٠١٥م، ٢٠١٦م على الترتيب، ثم بلغت ٢٣,٦٪ عام

٢٠١٧م، لتصل في نهاية ديسمبر إلى ٣٧,٦٪ من إجمالي طالبي اللجوء اليمنيين في الفترة المذكورة، حيث قدم ٣٩٣٠٤ طالب لجوء يمني طلباتهم إلى المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ويعد ذلك انعكاسًا لما تشهده اليمن من استمرار وتصاعد الأزمة في آن واحد.

- بلغ إجمالي عدد طالبي اللجوء اليمني في الفترة المذكور ١٠٤٥٥٢ طالب لجوء، شكلت ما نسبته ٢,٩٪ من إجمالي طلبات اللجوء العالمي عام ٢٠١٨م والبالغة نحو ٣٥٠٣٢٨٤ طالب لجوء.

- جاءت قارة آسيا في المرتبة الأولي كوجهة لطالبي اللجوء اليمنيين، حيث بلغ طالبي اللجوء إليها نحو ٤٦٥٩٠، بنسبة ٤٤,٦٪ من إجمالي طالبي اللجوء، وجاءت أغلب طلبات اللجوء إلي دولة الأردن بنسبة ٦٨,٣٪، تلتها ماليزيا بنسبة ١٦,٥٪، وتنوعت باقي طلبات اللجوء إلى دول الهند، وكوريا الجنوبية، وسوريا ولبنان ثم دول مجلس التعاون الخليجي.

- احتلت القارة الأفريقية المرتبة الثانية من حيث طالبي اللجوء اليمنيين، بإجمالي ٢٨٩٦٣ طالب لجوء، شكلت ما نسبته ٢٧,٧٪ من إجمالي طالبي اللجوء في الفترة المذكورة، وجاءت مصر في المرتبة الأولي من حيث طلبات اللجوء إلى دول القارة بنحو ثلثي طلبات اللجوء، تلتها السودان بنحو ٢٥,٨٪، في حين توزعت النسب الباقية على كل من الجزائر والصومال وتشاد ومدغشقر وتونس وجنوب افريقيا وإريتريا.

- شغلت القارة الأوروبية المرتبة الثالثة من حيث طالبي اللجوء اليمنيين إلى دولها بنحو ٢٢٦٠٧ طالب لجوء، بنسبة ٢١,٦٪ من إجمالي طالبي اللجوء خلال فترة الدراسة. وجاءت المانيا في المرتبة الأولي كوجهة لطالبي اللجوء بنسبة ١٥,٢٪، تلتها تركيا بنحو ٩,٤٪، ثم السويد والمملكة المتحدة بنسبة ٧,٩٪، ٣,٤٪ على

الترتيب، في حيث توزعت النسب الباقية على كل من هولندا، بلجيكا، فرنسا، اليونان، سويسرا، إيطاليا، النرويج، إسبانيا.

- احتلت قارة أمريكا الشمالية المرتبة الرابعة من حيث طالبي اللجوء من اليمنيين، بنحو ٥٨٤٨ طالب لجوء، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الأولي كوجهة للجوء اليمني بنحو ٦٣,١٪ من إجمالي طالبي اللجوء إلى دول القارة، تلتها كندا بنسبة ٣١,٣٪، في حين اتجهت النسبة الباقية إلى المكسيك.

- جاءت قارتي أمريكا الجنوبية وأستراليا في ذيل طلبات اللجوء من اليمنيين، حيث لم تشكل سوي ٠,٣٪، ٠,٢٪ من إجمالي طلبات اللجوء اليمني خلال فترة الدراسة، وجاءت أغلب طلبات اللجوء إلى دول البرازيل، تلتها الأرجنتين، ثم بيرو.

رابعًا: اتجاهات تحركات اللاجئين اليمنيين:

تقتصر رحلات اللجوء اليمني -بشكل أساس- على دول الجوار الجغرافي، حيث يحد الدولة اليمنية جنوبًا البحر العربي وخليج عدن، وشرقًا سلطنة عمان، وشمالاً المملكة العربية السعودية، وغربًا البحر الأحمر وما يقابلها من دول القرن الافريقي. ويوضح الجدول (٣) والشكل (٥) التوزيع العددي للاجئين اليمنين في دول الجوار.

جدول (٣) التوزيع العددي والنسبي للاجئين اليمنيين في دول الجوار في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥- ٢٠١٩م

الدولة	الفترة الزمنية					%
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	
السعودية	٨٣٩٣٧	٨٠٠٣٦	٧٧٣٥٥	٧٧٥٤٧	٧٧٩٠٨	٢٧,٦
سلطنة عمان	١٣٩٩٠	١٠٠٣٥	٩٦٩٩	٩٧٢٢	٩٧٦٨	٣,٥
الصومال	٧٩٦٥١	٦٨١٥٥	٧٧٦٧٣	٧٧٨٦٥	٧٨٢٢٨	٢٧,٧
جيبوتي	٦١١٠٤	٧٢٥٧٤	٧٢٥٩٩	٧٢٧٧٩	٧٣١١٨	٢٥,٩
إثيوبيا	١٦٦٣٦	٢٦٧١٠	٢٨٣٢٤	٢٨٣٩٤	٢٨٥٢٦	١٠,١
السودان	١٤٤٦٥	١٣٤٠٨	١٤٣٥٠	١٤٣٨٥	١٤٤٥٢	٥,١
الإجمالي	٢٦٩٧٨٣	٢٧٠٩١٩	٢٨٠٠٠٠	٢٨٠٦٩٢	٢٨٢٠٠٠	١٠٠

المصدر: الجدول والنسب من تجميع وحساب الباحث اعتمادًا على:

UNHCR (Different years) Yemen Situation: Regional Refugee and Migrant Response. - Population movements out of Yemen. - available at: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html

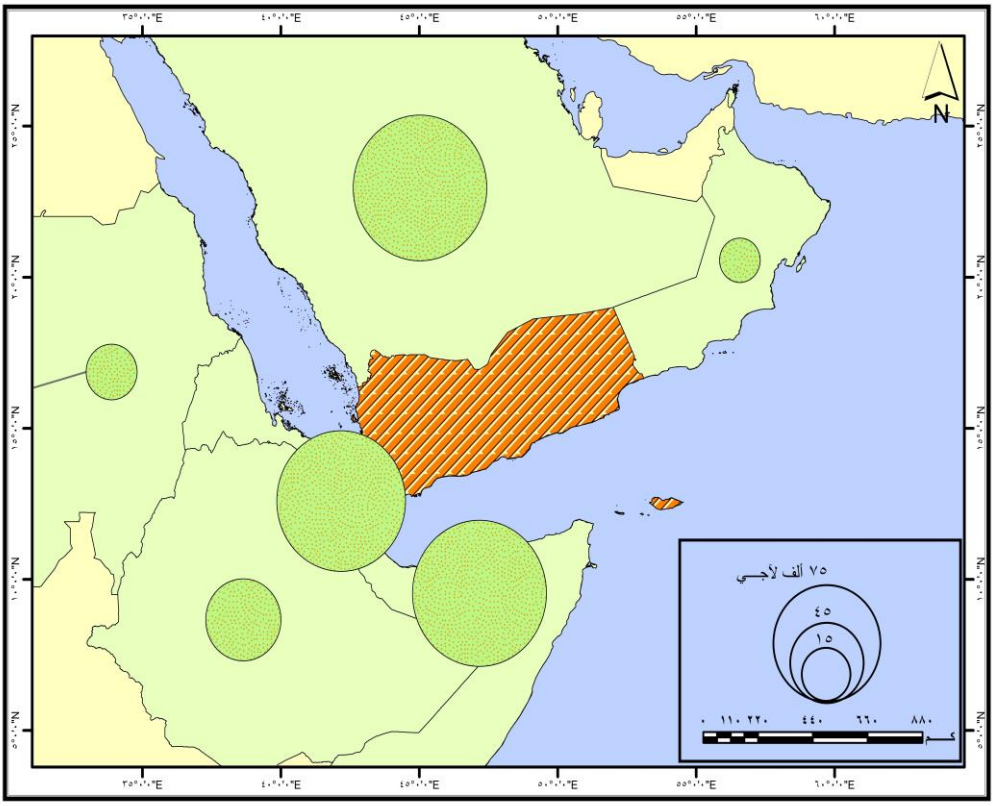

شكل (٥) التوزيع العددي للاجئين اليمنيين في دول الجوار عام ٢٠١٩م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح التوزيع الجغرافي للاجئين اليمنين في دول الجوار كالتالي:

(١) اللاجئين اليمنيين في المملكة العربية السعودية:

تشترك المملكة العربية السعودية بحدود سياسية مع اليمن يقدر امتدادها بحوالي ١٤٠٧ كم، بدءًا من نقطة "رأس المعوج" على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وحتى نقطة التقاء الحدود الثلاثية السعودية العمانية- اليمنية في الشرق على الحواف الجنوبية لصحراء الربع الخالي، ويمكن تقسيم الحدود بين الدولتين إلى قطاعين رئيسين، خلاف القطاع البحري. حيث يبلغ طول القطاع الغربي من

هذه الحدود حوالي ٢٩٤ كم، ويمثل حوالي ٢٠,٨٩٪ من إجمالي طول الحدود البرية بين الدولتين، بينما يبلغ طول القطاع الشرقي حوالي ١١١٣ كم، أي ما يمثل ٧٩,١١٪ من إجمالي طول الحدود البرية بين الدولتين (أبو داود،٢٠٠٣: ص ص٤٣٣- ٥٧٩)، ويسير خط الحدود في منطقة تضاريسية متنوعة، تختلف في الغرب عن الشرق. وقد أثرت الطبيعة الجبلية في أجزاء كثيرة من الخط الحدودي في:

- إضعاف السيطرة المركزية وإعاقة الحكومات اليمنية المتعاقبة في تحقيق الاستقرار السياسي وإحداث التنمية الشاملة.

- إعاقة أعمال حرس الحدود عند ملاحقة المتسللين واللاجئين من جهة، وتسهل على المتسللين عملية التخفي من جهة أخري.

- صعوبة الاتصال نتيجة قلة المسالك وضعف الأقاليم اقتصاديًا، مما أدي إلى عملية دفع كبيرة لهجرة السكان اليمنيين إلى السعودية بطريقة شرعية أو غير شرعية.

- أصبحت هذه الطبيعية الجبلية الشديدة الوعورة المتداخلة عبر حدود الدولتين موطنًا لتركز منظمات تهريب الأسلحة والمخدرات وكل شيء. فمدينة صعدة على سبيل المثال تمثل إحدى بؤر أسواق السلاح في اليمن، حيث يقع سوق "الطلح" المشهور بالأسلحة بالقرب من المدينة، والذي يعج بمختلف أنواع الأسلحة، فضلاً عن سهولة تهريبه عبر المنافذ البحرية والبرية مستغلين الطبيعة المعقدة للمنطقة، وطبيعة الموقع الجغرافي لليمن، والذي ساعد على تزايد أعمال القرصنة والتهريب.

وترتبط المملكة العربية السعودية مع الجمهورية اليمنية بأربعة منافذ برية هي: منفذ "الطوال" في الغرب، ومنفذ "علب"، ومنفذ "الخضراء" في الوسط، ومنفذ "الوديعة" في الشرق، ومن المدن والقري السعودية القريبة من خط الحدود: "الخرخير"، و"الوديعة"، و"شروره" في الشرق. أما في الوسط: "خباش"، و"نجران"،

و"ظهران الجنوب". وفي الغرب: "الربوعة" والقري التابعة لها، و"الدائر" والقري التابعة لها، و"العارضة" والقري التابعة لها، و"الخشل" والقري التابعة له، و"الخوبة" والقري التابعة لها، و"الطوال" والقري التابعة له، و"الموسم" والقري التابعة له (العبيداء، ٢٠٠٩: ١١-١٣).

وتعد المملكة العربية السعودية الملاذ المفضل للاجئين اليمنيين، حيث بلغ عدد اللاجئين إليها نحو ٧٧٩٠٨ لاجئ بنسبة بلغت ٢٧,٦٪ من إجمالي اللاجئين اليمنيين في دول الجوار. وتستضيف المملكة العربية السعودية عددًا كبيرًا من اليمنيين الذين يقيمون فيها عبر قنوات هجرة مختلفة، ومع تصاعد الصراع في اليمن، سُمح لمعظم اليمنيين بالبقاء في مواقعهم وقدمت المملكة العربية السعودية تأشيرات دخول لمدة ستة أشهر إلى أكثر من ٤٦٥٠٠٠ يمني لتنظيم إقامتهم في الدولة، مما سمح لهم بالحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والوصول إلى سوق العمل، وتساهلت -إلى حد كبير- بشأن تجاوز مدة الإقامة (Yemen Situation,2016) وذلك على الرغم من عدم انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية اللاجئين الصادرة عام ١٩٥١م حتي الآن، مما يصعب معه جهود الإغاثة للاجئين اليمنيين الفارين إليها، والحصول على خدمات المنظمة المختلفة.

(٢) اللاجئين اليمنيين في سلطنة عمان:

ليست سلطنة عمان طرفًا في اتفاقية عام ١٩٥١م بشأن اللاجئين، ولا توجد قوانين أو لوائح إدارية تحكم وضع اللجوء أو اللاجئين إليها، ويخضع جميع المواطنين في سلطنة عمان لقوانين الهجرة الوطنية المعروفة باسم "قانون المغتربين". وعليه؛ لم يتجاوز عدد اللاجئين اليمنيين في سلطنة عمان ٣,٥٪ من إجمالي عددهم عام ٢٠١٩م، ويعزي ذلك إلى تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية البرية بين الدولتين والمتمثلة في منفذ "صرفيت" شرقي اليمن في محافظة المهرة.

ويذكر أن طول الشريط الحدودي بين المهرة اليمنية والظفرة العمانية يبلغ ٢٨٨كم، ولم تتأثر المهرة كثيرًا بالاضطرابات اليمنية منذ عام ٢٠١١م، حيث اعتمدت على الأسواق العمانية للحصول على الوقود والمواد الغذائية، مما يفسر قلة اللجوء اليمني إلى السلطنة، حيث ساهم ذلك في حماية الحدود اليمنية من أي اختراقات أمنية تنفذها جماعات متطرفة، فمعظم القبائل اليمنية ممتنة للدولة العمانية لهذا الوضع (Nagi,2019).

(٣) اللاجئين اليمنيين في جيبوتي:

تتصف جيبوتي بوضع جيوستراتيجي مهم، حيث تشرف على الممرات المائية المهمة في مدخل البحر الأحمر، ولهذا تعتبر ذات أهمية كبيرة في الأمن القومي للدول العظمي، ويعتبر موقع جيبوتي القريب من اليمن، إذ لا تتجاوز المسافة بينهما ١٨كم، فضلاً عن الروابط الثقافية والاجتماعية واللغوية الوثيقة، وكذلك سياسة الباب المفتوح التي تتبعها جيبوتي؛ جعلها وجهة مميزة للجوء اليمني، ولهذا فقد بلغ إجمالي عدد اللاجئين اليمنيين في جيبوتي ٧٣١١٨ لاجئ عام ٢٠١٩م تشكل ما نسبته ٢٥,٩٪ من إجمالي عدد اللاجئين اليمنيين في دول الجوار.

وتتمتع جيبوتي بتاريخ طويل كأمة مضيفة للاجئين، حيث انضمت إلى الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين وبروتوكولها في أغسطس عام ١٩٧٧م، وعلى الرغم من مواردها المحدودة فقد استضافت على مدار الأزمة اليمنية أعدادًا متزايدة سنويًا، حيث تعاني الفقر والنقص في الخدمات، إذ بلغ معدل الفقر العالمي بها ٣٦,٨٪، ومعدل البطالة ٤٨٪ ويصل في بعض المناطق إلى ٦٠٪. وعليه؛ تشكل حركة اللجوء اليمني إلى جيبوتي عبئًا كبيرًا على الدولة (Djibouti Response,2015).

(٤) اللاجئين اليمنيين في الصومال:

وقعت الصومال على اتفاقية اللاجئين في أكتوبر عام ١٩٧٨م. وعليه؛ فقد أضحت الدولة ملاذًا آمنًا لحركة اللجوء اليمني، إذ بلغ إجمالي عدد اللاجئين اليمنيين بها ٨٧٢٢٨ لاجئ عام ٢٠١٩م، بنسبة بلغت ٢٧,٧٪ من إجمالي عدد اللاجئين اليمنين في دول الجوار، على الرغم مما يجتاح الدولة الصومالية من صعوبات تعوق الدولة عن أداء وظائفها وتعرضها للانهيار بسبب ظروف عدم الاستقرار.

(٥) اللاجئين اليمنيين في إثيوبيا:

أسهم الموقع المتميز لدولة إثيوبيا وسط بؤر من الصراعات السياسية والاثنية في المنطقة في جعلها أكبر دولة إفريقية وخامس دولة عالميًا تستقبل وتقيم معسكرات للاجئين في إفريقيا. حيث تستضيف إثيوبيا ثاني أكبر مجموعة للاجئين في إفريقيا، ويوجد بها أكثر من ٨٤٧,٢٠٠ لاجئ من ١٩ دولة عام ٢٠١٩م، يشكل اللاجئين اليمنين نحو ٣,٣٪ من إجمالي اللاجئين على الأراضي الإثيوبية، حيث بلغ عدد اللاجئين اليمنين بها نحو ٢٨٥٢٦لاجئ عام ٢٠١٩م، تشكل ما نسبته ١٠,١٪ من إجمالي اللاجئين اليمنيين في دول الجوار.

وقامت إثيوبيا –والتي تعد من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١م– بتشريع قانون "اللاجئين المحلي" عام ٢٠٠٤م، وهو يتضمن على أحكام كل من اتفاقية ١٩٥١م، واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٩م، باستثناء إبداء تحفظات فيما يتعلق بالحقوق للانخراط في العمل بأجر، وللأطفال اللاجئين للوصول إلى التعليم الثانوي على قدم المساواة مع الوطنيين (Regional Refugee,2015).

(٦) اللاجئين اليمنيين في السودان:

تعد السودان من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين في مايو عام ١٩٧٤م، وقد أبدت تحفظات فيما يتعلق باتفاقية ١٩٥١م، حيث لا تعتبر اللاجئين من الدول العربية "لاجئين". وعليه؛ لا يتم تطبيق قوانين اللجوء على اللاجئين اليمنيين في السودان.

وتحتل السودان المرتبة الثامنة عالميًا من حيث استضافة اللاجئين، حيث بلغ عدد اللاجئين بها نحو ٩٠٦٠٠٠ لاجئ عام ٢٠١٨م (Majid, Sagarik,2016: 67). واستقبلت نحو ١٤٤٥٢ لاجئ يمني منذ بدء الأزمة اليمنية، بنسبة بلغت ٥,١٪ من إجمالي اللاجئين اليمنيين في دول الجوار.

خامسًا: مسارات اللجوء اليمني العابر للحدود إلى الدول المضيفة:

يوضح الجدول (٤) والشكل (٦) المسارات التي يسلكها اللاجئين اليمنيين إلى الدول المجاورة.

جدول (٤) مسارات اللاجئين اليمنين العابر للحدود

الدول المضيفة	النقل البري		النقل الجوي		النقل البحري	
	العدد	الأطوال "كم"	العدد	الأطوال "كم"	العدد	الأطوال "كم"
السعودية	١٤	٤٤٠٩	١	١٠٨٨	–	–
سلطنة عمان	–	–	١	١٩٨٣	–	–
الصومال	٢	٢٠٧٠	–	–	٨	٣١١٦
جيبوتي	–	–	–	–	٣	١٠١٥
إثيوبيا	١	٥٤٦	٢	١٥٢٧	–	–
السودان	١	٩٨٨	١	١٢٥٦	–	–

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 6.1 اعتمادًا على الشكل المرفق

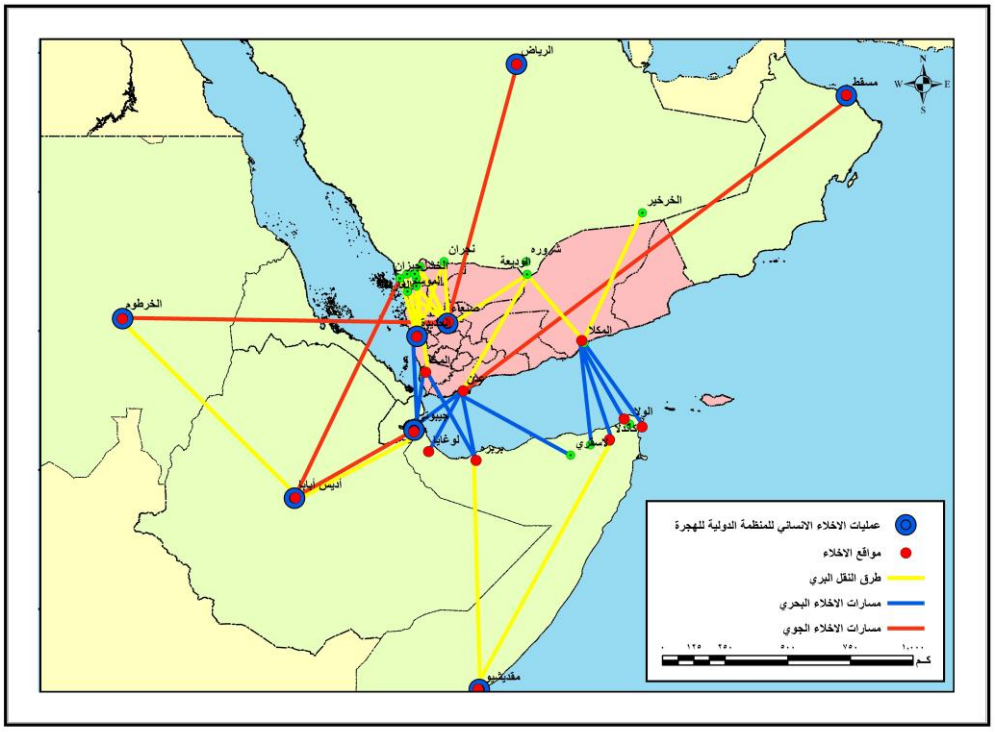

Source: UNHCR, IOM (2019)

شكل (٦) مسارات اللاجئين اليمنيين العابر للحدود إلى الدول المضيفة

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يمكن الخروج بالنتائج التالية:

(١) مسارات اللاجئين اليمنيين إلى المملكة العربية السعودية:

– النقل البري: يسلك اللاجئين اليمنيين الراغبين في اللجوء إلى المملكة العربية السعودية نحو أربعة عشر طريقًا بريًا بإجمالي أطوال تصل إلى ٤٤٠٩كم، حيث يتجمع اللاجئين اليمنيين في كل من مدن "المكلا"، "الحديدة"، "صنعاء"، "تعز"، و"المخا" ومنها إلى المنافذ البرية التي تربط بين الدولتين "كالخرخير"، "الوديعة"، "الخشل"، "الموسم"، و"العارضة".

– النقل الجوي: يوجد خط نقل جوي واحد لنقل اللاجئين اليمنيين من مطار صنعاء إلى مطار الرياض بطول ١٠٨٨كم.

(٢) مسارات اللاجئين اليمنيين إلى سلطنة عمان:

يسلك اللاجئين اليمنيين الراغبين في اللجوء إلى سلطنة عمان مسارًا واحدًا يتمثل في النقل الجوي من مطار صنعاء إلى مسقط بطول ١٩٨٣كم، حيث يتعذر كل من النقل البري والبحري.

(٣) مسارات اللاجئين اليمنيين إلى الصومال:

– النقل البحري: يسيطر النقل البحري على مسارات نقل اللاجئين اليمنيين إلى الصومال، إذ تبلغ عدد المسارات البحرية بين الدولتين نحو ثمانية طرق بحرية بإجمالي أطوال ٣١١٦كم، أهمها وأكثفها حركة طريق "المكلا" اليمنية إلى ميناء "بوساسو" الصومالي بطول ٤٠٣كم، حيث يبلغ متوسط الحركة عليه نحو ٢١ ألف لاجئ يمني/سنويًا، يليه في الأهمية والكثافة طريق "المخا" إلى ميناء "بربره" بطول ٤٣٥كم، إذ تبلغ متوسط الحركة علها نحو تسعة آلاف لاجئ يمني/سنويًا. فضلاً عن المسارات البحرية الأخرى وإن كانت أقل أهمية لخطورتها من ناحية وارتفاع تكلفتها من ناحية أخري.

– النقل البري: يسلك اللاجئين اليمنيين بعد رحلة اللجوء إلى الصومال مسارين بريين؛ إحداهما من ميناء "بوساسو" إلى "مقديشيو" بطول ١١٦٦كم، والآخر من ميناء "بربره" إلى "مقديشيو" بطول ٩٠٤كم حيث مخيمات اللاجئين.

(٤) مسارات اللاجئين اليمنيين إلى جيبوتي:

يسلك اللاجئين اليمنيين للوصول إلى دولة جيبوتي ثلاث مسارات بحرية؛ أولهما من ميناء عدن إلى مدينة جيبوتي بطول ٣٦٢كم، وتبلغ متوسط الحركة عليه خمسة آلاف لاجئ/سنويًا، والثاني من مدينة "المخا" إلى جيبوتي بطول ٢٤٩كم، ويعد الطريق الأكثف حركة لعبور اللاجئين بنحو ١٥ آلف لاجئ يمني/سنويًا. والثالث من ميناء "الحديدة" إلى جيبوتي بطول ٤٠٤كم.

(٥) مسارات اللاجئين اليمنيين إلى إثيوبيا:

يتبع اللاجئين اليمنيين الراغبين في اللجوء إلى إثيوبيا طريقين جويين أحداهما من مدينة "جيزان" السعودية بعد التجمع بها إلى مطار "أديس أبابا"، بطول ٩٧٦كم، والآخر من مدينة جيبوتي إلى "أديس أبابا" بطول ٥٥١كم. فضلاً عن مسارًا بريًا من مدينة جيبوتي إلى أديس أبابا بطول ٥٤٦كم.

(٦) مسارات اللاجئين اليمنيين إلى السودان:

تقتصر مسارات اللاجئين اليمنيين في لجوئهم إلى السودان على مسارين أحداهما جوي من ميناء "الحديدة" إلى "الخرطوم" بطول ١٢٥٦كم، والآخر بري من مدينة "أديس أبابا" إلى "الخرطوم" بطول ٩٨٨كم، ويعزي ذلك إلى بعد المسافة وقلة أعداد اللاجئين اليمنيين في السودان، إذ لا تتجاوز نسبتهم ٥,١٪ من إجمالي عددهم في الدول المضيفة.

سادسًا: توزيع اللاجئين اليمنيين تبعًا للمنشأ:

يوضح الجدول (٥) والشكل (٧) توزيع اللاجئين اليمنيين تبعًا للمحافظات عام ٢٠١٩م

جدول (٥) التوزيع العددي والنسبي للاجئين اليمنيين تبعًا للمنشأ عام ٢٠١٩م

المحافظة	عدد اللاجئين	%	المحافظة	عدد اللاجئين	%
أبين	٦٦٧	٠,٢	أب	–	–
عدن	٩٢٠٠٠	٣٢,٦	لحج	٢٢٦٦٧	٨,٠
البيضاء	١٣٣٣	٠,٥	مأرب	٤٠٠٠	١,٤
الضالع	–	–	ديمة	–	–
الحديدة	–	–	صعدة	١٥٣٣٣	٥,٤
الجوف	–	–	صنعاء	٦٦٧	٠,٢
المهرة	١٣٣٣	٠,٥	شبوة	٤٤٦٦٧	١٥,٨
المحويت	–	–	سقطري	–	–

المحافظة	عدد اللاجئين	%	المحافظة	عدد اللاجئين	%
أمانة العاصمة	٧٤٦٦٧	٢٦,٥	تعز	٢٠٠٠	٠,٧
عمران	–	–	حضرموت	٢٢٦٦٧	٨,٠
ظفار	–	–	حجة	–	–
الإجمالي	٢٨٢٠٠٠	١٠٠			

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث اعتمادًا على:

DTM (July 2019) IOM YEMEN: Rapid Displacement Tracking. – available at: https://www.globaldtm.info/yemen/

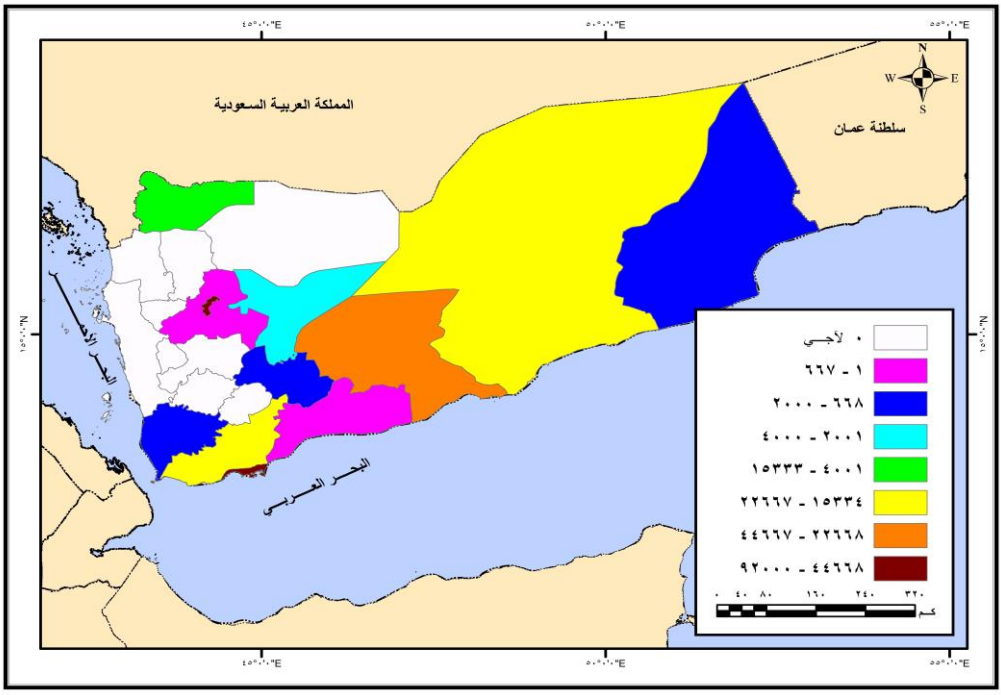

شكل (٧) التوزيع العددي للاجئين اليمنيين تبعًا للمنشأ عام ٢٠١٩م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يمكن تصنيف المحافظات اليمنية طبقًا لقيمة المتوسط الحسابي العام لمعدلات اللجوء منها والبالغ نحو ١٣٤٢٨ لاجئ إلى الفئتين التاليتين:

– الفئة الأولي: وتشمل المحافظات التي يزيد فيها معدلات اللجوء على المتوسط العام للدولة وتضم محافظات "حضرموت، لحج، صعدة، شبوة"، حيث تحقق هذه المحافظات تفوقًا في عدد اللاجئين اتساقًا مع تصاعد أعمال العنف، فضلاً عن كونها مناطق متنازع عليها بين الحكومة والحوثيين وتنظيم القاعدة والحراك الجنوبي.

– الفئة الثانية: وتضم المحافظات التي يقل بها معدلات اللجوء عن المتوسط العام للدولة وتضم بقية المحافظات اليمنية، وهو انعكاس مباشر لسببين أولهما صعوبة خروج المواطنين للجوء خشية تعرضهم للقتل والاختطاف، وثانيهما حركات النزوح الواسعة داخل الدولة اليمنية.

وإن كانت جميع فئات المجتمع تتأثر سلبًا بالحروب والنزاعات المسلحة والكوارث فإن للنساء والأطفال النصيب الأكبر من ذلك، حيث تعد شريحة النساء والأطفال الأكبر والأكثر ضعفًا، فوفقًا للمفوضية السامية لشئون اللاجئين UNHCR تشكل الإناث نحو ٥٠٪ من أي مجموعة من اللاجئين أو النازحين، ويشكل الأطفال حوالي نصف الأشخاص النازحين قسرًا في العالم (UNHCR)، إلا أنه لا توجد بيانات تفصيلية حول الخصائص الديموغرافية للاجئين اليمنيين في دول اللجوء وخاصة فيما يتعلق بكل من التركيب النوعي والعمري ، وإن أشارت بعض التقارير الصادرة من المفوضية السامية لشئون اللاجئين إلي تفوق نسبة الذكور بنحو ٦٣٪ تفوق أعمارهم ١٨ عامًا، فيما شكلت نسبة الاناث ٢٥٪ وشكل الأطفال ٣٨٪.

سابعًا: تداعيات تحركات اللاجئين اليمنيين على الدول المضيفة:

إن لمشكلة اللاجئين تداعيات في الدول المستقبلة للاجئين، وكذلك تداعيات إقليمية بين دولتي المنشأ –اليمن– ودول اللجوء، وذلك بسبب التشابكات العرقية والدينية والقبلية الموجودة بينها وبين دول الجوار مثل السعودية وسلطنة عمان.

يشكل تدفق اللاجئين اليمنيين عبئًا كبيرًا على الدول المضيفة، والتي هي في الأصل مجتمعات فقيرة وتعاني من شح وقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية والاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد المحلية المحدودة ويشكل ضغطًا هائلاً على البنية التحتية والخدمات، وللجوء تداعيات كبيرة على مختلف مناحي الحياة في دول الجوار والدولة المستقبلة والمضيفة للاجئين، فهناك أعباء سياسية لتبعاتها مع دول الأصل، وأخري أمنية تتعلق بالأعداد الكبيرة التي تستقبلها هذه الدول ومسألة تنظيمها وإدارتها والتعامل معها، واقتصادية تعود لتأمين إغاثات غذائية وصحية وملاجئ آمنة وتعليم ومراكز خدمية لأسر وأطفال اللاجئين، وكذلك أعباء اجتماعية تفرضها حالة اللاجئين وكيفية اندماجهم وتعاطيهم مع ظروفهم الجديدة وسكان المناطق والدول المضيفة، هذا الجملة من الأعباء تفرض تعهدات كبيرة ومسئوليات حماية قد تعجز بعض الدول عن تحملها.

(١) تداعيات اللجوء اليمني على دولة المنشأ:

تشير التقارير إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي اليمني بنسبة تزيد عن ٤٠٪، ويرجع السبب في ذلك إلى توقف الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع وتشغيل المنشآت بنصف طاقاتها مقارنةً بفترة ما قبل الصراع. وبحسب التقديرات، فإن حوالي ٨ ملايين يمني قد فقدوا سبل كسب العيش أو يعيشون في مجتمعات تكاد تنعدم فيها الخدمات الأساسية ولا يتم صرف رواتب الخدمة العامة إلا بصورة جزئية منذ سبتمبر عام ٢٠١٦م. وهناك تراجع حاليًا في إيرادات المالية العامة، وعجز تمويلي متزايد يؤدي إلى زيادة المتأخرات، ويقوض وظائف الدولة، ويؤدي إلى

اضمحلال بيئة أنشطة القطاع الخاص. وقد أدى التعرُّض المتكرر والمتتابع للصدمات المتعددة – الصراع طويل الأمد، وانعدام الأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية مثل إعصار سقطرى، والأمراض مثل تفشي وباء الكوليرا، والإخفاقات على مستوى المؤسسات مثل مشكلة عدم صرف رواتب العاملين لدى جهات تقديم الخدمات إلى جعل أزمة اليمن تحديًا جسيمًا يهدد بعكس مسار التنمية البشرية.

ويزداد الوضع في اليمن سوءًا بصورة كبيرة، ويعاني المزيد من الناس نتيجة الصراع المستمر. ووفقًا لآخر تحليل بشأن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من ديسمبر عام ٢٠١٨م إلى يناير عام ٢٠١٩م، فإن ما مجموعه ١٥,٩ مليون نسمة، أي ٥٣٪ من السكان الذين أجري عليهم التحليل يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد على الرغم من المساعدات الغذائية الإنسانية المستمرة. ويبين التحليل الذي أجراه فريق العمل الفني في اليمن المعني بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لتقدير شدة وحجم انعدام الأمن الغذائي باستثناء الآثار المخففة للمساعدات الغذائية الإنسانية أن ٢٠,١ مليون نسمة "٦٧٪ من إجمالي السكان" سيكونون في حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، ويشمل ذلك ٢٣٨ ألف نسمة إذا لم يتم تقديم مساعدات غذائية إنسانية. وعند مقارنة هذا التحليل بالتحليل الذي تم إجراؤه في مارس عام ٢٠١٧م، نجد أن هناك زيادة بنسبة ١٨٪ في إجمالي عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة "من ١٧ مليونا إلى ٢٠,١ مليون". وقد أوضح هذا التحليل أن الصراع هو الدافع الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي، كما أن المساعدات الغذائية الإنسانية وحدها لن تمنع المزيد من التدهور إن لم تكن مصحوبة بإجراءات تعالج المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي (The World Bank,2019).

وتعد اليمن من أسوأ اقتصادات العالم، حيث يعاني الاقتصاد اليمني من مشاكل هيكلية أهمها الفساد والنزاعات والعقلية الاستحواذية التي تسيطر على المسئولين

اليمنيين، فضلاً عن إساءة استخدام المال العام، إلى جانب سياسة تهجير العمالة التي انتهجتها الحكومة اليمنية منذ الثمانينيات من القرن العشرين، مما جعل اعتماد الاقتصاد الرئيس علي التحويلات المالية للمغتربين، والتي تتم عبر قنوات غير رسمية وبالتالي لا تخضع للضرائب؛ مما فاقم من التضخم وارتفاع أسعار المنتجات المحلية.

واحتلت اليمن المرتبة ١٧٠ من ١٧٦ دولة شملها تقرير منظمة الشفافية الدولية العام ٢٠١٦م المعني بالفساد (TIS,2017). وتعاني اليمن انكماشًا اقتصاديًا، إذ بلغ معدل التراجع الاقتصادي ٢٨,١٪، احتلت به المرتبة الأخيرة على مستوي الوطن العربي عام ٢٠١٥م، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي نحو ٩٠٠ دولار أمريكي، وهي تعد بذلك أفقر الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي والبالغ نحو ٦٩٠٦ دولار أمريكي عام ٢٠١٥م (أوابك،٢٠١٦: ٦٦).

ويعاني اللاجئين اليمنيين في الدول المستضيفة مشكلات جمة، تمثلت في:

- يعرض غياب المؤسسات الكفء والشرعية في دول استقبال اللاجئين اليمنين إلى انتهاكات لحقوق الانسان والعنف الجنائي والاضطهاد وجميعها أسباب مباشرة للجوء ومظاهر لضعف دول الاستقبال. وتعاني دول الاستقبال في القرن الافريقي من ضغوط نتيجة اللجوء، وهذه الضغوط إما أمنية مثل موروثات العنف والصدمات النفسية والغزو الخارجي والدعم الخارجي للمتمردين المحليين، والآثار غير المباشرة للنزاعات عبر الحدود الوطنية، والشبكات الاجرامية الدولية، أو ذات صلة بتحقيق العدل مثل انتهاكات حقوق الانسان والتمييز الظاهري أو الضمني، والنزاعات العرقية أو الدينية أو الإقليمية. أو ضغوط اقتصادية مثل بطالة الشباب والفساد والتوسع الحضري السريع والقفزات الهائلة في الأسعار، وتغير المناخ. وعلى إثر

بعض هذه الضغوط مثل "بطالة الشباب، القفزات الهائلة في الأسعار، الإدارة السيئة لموارد الثروة الطبيعية، الفساد"(Yonatan,2013: 63).

- يمثل استنزاف موارد الدول المستضيفة للاجئين أحد آليات نشوب النزاعات الداخلية، إذ يؤدي تواجد اللاجئين إلى ارتفاع أسعار كل شيء بدرجة كبيرة بدءًا من المواد الغذائية إلى أسعار العقارات، وتضخم معدلات استهلاك المياه والكهرباء، وتضاعف أعداد البطالة والمدارس المكتظة وعدم استيعاب المستشفيات للمرضي وتدهور برامج الخدمات الاجتماعية الرئيسة، وكل ذلك من أعراض تدفق اللاجئين، فضلاً عن تزايد حالات التوتر وظهور العنف، ومن ثم تزايد الضغوط على حكومات دول اللجوء وخاصة في منطقة القرن الافريقي.

وهناك آلية أخري قد تتسبب في زيادة ضعف الدول المستقبلة للاجئين نتيجة النزاع المجاور ويتمثل ذلك في الانتشار الكبير للأسلحة الخفيفة، ويرتبط حمل السلاح بثقافة المجتمع اليمني، التي تعتبره جزءًا من الوجاهة والقوة لدي رجال القبائل اليمنية، وخاصة في المناطق الشمالية، وتميزت اليمن بأسواقها الخاصة ببيع السلاح، ومنها سوق الطلح في صعدة، وتشير بعض التقديرات إلي المتوسط العام لحمل الأسلحة في اليمن يزيد عن قطعتين لكل فرد (الحدث،٢٠١٥)، وأسهمت الأحداث التي عاشها اليمن –ومازال– إلي ارتفاع حدة التسلح لدي المواطنين، وخاصة في المناطق القبلية، كرد فعل علي انعدام الأمن والاستقرار، وهو ما يعد سببًا رئيسًا في ضعف الدولة وعدم قدرتها علي أداء وظائفها.

- التأثر بالأحداث السياسية في دول اللجوء: تتأثر أوضاع اللاجئين اليمنيين في دول اللجوء تأثرًا كبيرًا بتطور الأحداث السياسية في تلك الدول، كما تتأثر بالعلاقات بين اليمن وتلك الدول، فأي تطور في العلاقات الدولية سواء أكان سلبيًا أم إيجابيًا تنعكس آثاره على اللاجئين (Guterres,2008).

– مشكلات تتعلق بسوق العمل: تضع حكومات دول اللجوء تحفظات على حق اللاجئين اليمنيين في العمل، حيث تتم معاملتهم كأجانب، فيتحتم عليهم الحصول على تصاريح العمل، وقد أدت مشكلة عدم السماح للاجئين بالعمل في سوق العمل الرسمي إلى معاناتهم من انخفاض الأجور، وصعوبة ظروف العمل الرسمية، حيث تمثل رد الفعل الطبيعي لفشل اللاجئين اليمنيين في الالتحاق بسوق العمل الرسمي في انخراط اللاجئين في مزاولة الأنشطة غير الرسمية التي تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم، ولكن افتقاد هذه القطاعات إلى وسائل الحماية الكافية التي يتمتع بها القطاع الرسمي يمثل عقبة رئيسة أمام هؤلاء اللاجئين، ونظرًا لحساسية وضعهم كلاجئين تجعلهم عرضة لاستغلال أرباب الأعمال الذين يجبرونهم على العمل لساعات أطول بأجر أقل مما يتقاضاه المواطنون الذين يزاولون أعمالهم نفسها(عبد الحفيظ،٢٠١٦: ٦٦).

– قصور الخدمات العلاجية: تعاني نسبة كبيرة من اللاجئين تردي الرعاية الصحية وأمراضًا مزمنة ومشكلات نفسية. وتنتشر بينهم مجموعة من الأمراض التي تعد في حقيقتها انعكاسًا للأوضاع أو الظروف المعيشية التي كانوا يعيشونها قبل الهجرة أو بعدها. وغالبًا ما تكون الأماكن التي توجد بها الجهات التي تقدم الرعاية الصحية للاجئين بعيدة عن أماكن تجمع اللاجئين، كما تتطلب عملية حصول اللاجئين على الخدمة الصحية من المستشفيات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني قيام اللاجئين بمجموعة من الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على الخدمة، والتي تستغرق وقتًا طويلاً، مما يجعل المريض يجحم عن العلاج. كما أن هناك إجراءات معقدة كثيرة تعوق حصول اللاجئين على الخدمات الصحية، وتتمثل الشكوى الرئيسة في ارتفاع أسعار الخدمة الطبية وارتفاع أسعار العلاج مما قد يدفع بعضهم إلى الخروج من المستشفيات قبل الشفاء لعدم قدرتهم على الدفع، كما أن المؤسسات التي تقدم الخدمة الصحية للاجئين تعاني عدة صعوبات أبرزها العجز في الميزانية بما يؤثر في الخدمة الطبية التي تقدمها.

- اللاجئون والسكن: يواجه اللاجئون مشكلة الاستغلال من جانب بعض ملاك العقارات، والذي يظهر في الزيادة المستمرة في قيمة الإيجارات وعدم ثباتها في ظل انخفاض دخول اللاجئين، ومن ثم فإنهم يتعرضون لتهديد مستمر بالطرد والابعاد، ويضطرون إلى السكن في الأحياء الهامشية والفقيرة.

كما يفتقد اللاجئون إلى الشعور بالأمن الاجتماعي الإنساني الناتج من غياب الرقابة في بعض الأحياء، وتعيش الأغلبية العظمي من اللاجئين في تجمعات سكنية توجد على أطراف المدن وتبعد عن المراكز الحضرية وتفتقر إلى شبكة مواصلات كافية تربط بين هذه التجمعات وبين المراكز الحضرية.

- اللاجئون والتعليم: يعتمد اللاجئون على المدارس الخاصة والمجتمعية لتعليم أطفالهم، نظرًا لعدم توافر أماكن لهم في المدراس الحكومية، وتعد زيادة المصروفات مشكلة تواجه اللاجئين سنة بعد أخري، كما يواجه الأطفال اللاجئون مشكلة اختلاف المقررات الدراسية في دولهم الأصلية عن المناهج الدراسية في الدول المستقبلة (عبد الحفيظ،٢٠١٦: ٦٨). ويوضح الجدول (٦) حقوق اللاجئين في الدول المستضيفة.

جدول (٦) حقوق اللاجئين في الدول المستضيفة

الدول / المعايير	إثيوبيا	الصومال	جيبوتي	السعودية	سلطنة عمان	السودان
الإعادة القسرية/ الحماية الجسدية	✓	✓	✓	X	X	X
الاعتقال/الوصول إلى المحاكم	X	X	X	✓	✓	✓
حرية الحركة والإقامة	✓	✓	✓	X	X	X
الحق في كسب الرزق	✓	✓	✓	X	X	X

Source: (Forster,2009: 33)

ومن خلال دراسة الجدول السابق، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- لا يعاني اللاجئون اليمنيون في كل من إثيوبيا والصومال وجيبوتي من الإعادة القسرية ولكن مع وجود أخطاء في نظم اللجوء، في حين يعاني اللاجئون من الإعادة القسرية المنظمة وممارسة العنف والاعتقال من قبل الحكومات وارتفاع وتيرته في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والسودان.

- لا يعاني اللاجئون اليمنيون في كل من إثيوبيا والصومال وجيبوتي من الاعتقال، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى المحاكم، في حين تنعدم تلك الحقوق في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والسودان.

- لا توجد قيود كبيرة على حرية الحركة والإقامة والممارسة السياسية للاجئين اليمنيين في كل من إثيوبيا والصومال وجيبوتي، في حين انتفت تلك الميزات في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والسودان.

- يحق للاجئين اليمنيين في كل من إثيوبيا والصومال وجيبوتي الحرية في كسب الرزق والبحث عن العمل المناسب، في حين تحرم تلك الميزات عليهم في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والسودان.

ومما يدعم معاناة اللاجئين اليمنيين في الدول المضيفة مؤشرات حقوق الانسان بعناصرها المختلفة في تلك الدول والتي يوضحها الجدول (٧) واحتلال تلك الدول مراتب متدنية في تلك المؤشرات.

جدول (٧) مؤشرات حقوق الانسان في دول استضافة اللاجئين اليمنيين عام ٢٠١٩م

المؤشرات	السعودية	الصومال	إثيوبيا	إرتيريا	جيبوتي	السودان
حرية الصحافة العالمية	١٧٢	١٧٤	١١٠	١٧٨	١٧٣	١٧٥
الحريات المدنية والحقوق السياسية	٧	٧	٦	٧	٥	٧
الفساد	٥٨	١٨٠	١١١	١٦٠	١٢٤	١٧٢
مؤشر التنمية البشرية	٤٥	غير متاح	١٧٣	١٧٩	١٢٤	١٦٥
مؤشر الحرية الاقتصادية	٩١	غير متاح	١٣٧	١٧٧	١٧٢	١٦٦
صافي المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد	٣٤	غير متاح	١٧٣	١٨٢	١٦٩	١٧٠

Source: - Freedom House (2019) available at: http://freedomhouse.org
Transparency International (2019) available at: www.trensparency.org
- UNDP (2019) available at: http://hdr.undp.org
- The World Bank (2019) available at: http://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.ZS
- Heritage Foundation (2019) available at: www.Heritaga.org

(٢) تداعيات تحركات اللاجئين اليمنيين على دول الاستضافة:

يمكن تحديد عدة تأثيرات إقليمية لتحركات اللاجئين عبر الحدود من أهمهما:

- تجنيد بعض اللاجئين من قبل جماعات متطرفة: يؤدي اختلاط اللاجئين بالإرهابين في تحركاتهم عبر الحدود إلى سرعة انتشار الإرهاب في المنطقة، بالإضافة إلى سهولة تجنيد اللاجئين، الذين يعيشون ظروفًا إنسانية صعبة داخل مخيماتهم (منتصر،٢٠١٥: ١٩).

- تغير الخريطة الطائفية والعرقية: يمكن أن تؤدي أزمة اللاجئين إلى إعادة تشكيل الخريطة الطائفية والعرقية لدول اللجوء على المدي البعيد.

– تدهور العلاقات الثنائية بين دولة المنشأ ودول اللجوء: حيث يؤدي وجود اللاجئين إلى تزايد التوترات الثنائية بين الدول المرسلة والمستقبلة لهم، خاصة إذا اشتركت هذه الدول في التركيب الاثني بعناصره الثلاث "العرقي، واللغوي، والديني".

(أ) المملكة العربية السعودية:

لازالت حساسية الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن تؤثر في علاقات السكان، بالرغم من إن مشكلة الحدود قد حلت عام ٢٠٠٠م بتوقيع اتفاقية جدة، إلا أنها حدود غير مسيطر عليها مما جعلها بؤرة للصراع، حيث تشكل المنطقة الشرقية من الخط الحدودي منطقة تداخل سكاني مذهبي بين سكان صعدة ومنطقة جنوب غرب السعودية وتحديدًا في محافظة جيزان ونجران السعوديتين والتي تضم نسبة كبيرة من السكان أتباع المذهب الإسماعيلي الشيعي وهي متعاطفة مع الحوثيين. ومتذمرة من السلطة السعودية. وقد يشكل هذا الوجود النائم نواة لانتشار الحوثية وامتدادها إلي داخل الأراضي السعودية متي وجدت الظروف المناسبة، والتي هي غير متوفرة في الوقت الراهن بسبب الوضع المعيشي الجيد في السعودية، فضلاً عن قوة الحكومة المركزية.

ويشير البعض إلى أن نقل الحوثيين للحرب إلي داخل الأراضي السعودية يشير إلى وجود قرار إيراني بتوريط السعودية فيها، واستنزافها في حرب عصابات طويلة، وربما يتأتى ذلك لممارسة ضغط على السعودية وحملها على التعامل مع الحوثيين بوصفهم قوة حقيقية في الداخل اليمني (الشجاع،٢٠١٢: ٧٦).

وبالنظر إلى أسباب تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن نجد أنها تتمحور في المقام الاول حول مصالحها الحيوية المتمثلة في أن اليمن يمثل بعدًا مهمًا من الجهة الجنوبية للمملكة العربية السعودية، لذلك من الطبيعي أن تتأثر المملكة العربية السعودية بالأحداث الداخلية في اليمن وعدم الاستقرار فيه نتيجة القرب الجغرافي بين الدولتين، ويشكل اليمن أهمية جيوسياسية للمملكة العربية

السعودية للأسباب عدة تأتي في مقدمتها وجود أكثر من أربعة منافذ برية تربط اليمن بالسعودية كما توجد أهمية أخري تتعلق بأهمية مضيق باب المندب في التجارة العالمية للنفط حيث تصدر المملكة العربية السعودية ما يقارب من ٦٥٪ من صادراتها النفطية عن طريق ميناء ينبُع في شواطئ البحر الاحمر، وسيطرة إيران على باب المندب تُعني تحكمها بأهم ثلاثة ممرات مائية تتحكم في تجارة النفط العالمية، فباب المندب يتيح لها التحكم في قناة السويس، وبذلك تستطيع التحكم في مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس.

وتعد الانعكاسات الأمنية التي يشكلها اللاجئين اليمنيين على أمن المملكة العربية السعودية من ضمن العوامل التي أجبرت المملكة العربية السعودية على التدخل في اليمن لمواجهتها، ويمكن ايجاز الانعكاسات الأمنية على النحو التالي:

– للأوضاع الاقتصادية المتردية في اليمن انعكاسات خطيرة على الحدود السعودية اليمنية فيما يتعلق بزيادة حالات التهريب والتسلل وادخال الممنوعات والمخدرات والأسلحة.

– تعاظم دخول اللاجئين والهجرة الغير شرعية وما تسببه من مشاكل أمنية داخل المجتمع السعودي ونزوح جماعات الهجرة غير الشرعية المنظمة من أفريقيا، وما يصاحبها من انعكاسات أمنية بأن تصبح الحدود اليمنية ممر آمن لهم.

وتخشي كل من السعودية وسلطنة عمان من استقبال أعدادًا كبيرة من اللاجئين اليمنين، وذلك حتى لا تضع نفسها تحت طائلة الضغوطات والتحركات الاجتماعية، خاصة وأن نسبة كبيرة من سكانها من الأجانب.

(ب) دول القرن الافريقي:

أثار تقرير قطري موجز صادر عن النظام العالمي للإعلام والانذار المبكر عن الأغذية والزراعة –وهو جزء من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة

"الفاو"– من نقص وارتفاع الأسعار لكل من الوقود والمدخلات الزراعية، حيث أشار التقرير إلى ارتفاع أسعار الذرة الرفيعة والدخن والقمح أكثر من ضعفي مستواها قبل عام ٢٠١٧م(UNOCHA,2018) في دول القرن الافريقي. فضلاً عن الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي، مما أدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم العام. ويوضح الشكل (٨) معسكرات اللاجئين اليمنيين في دول القرن الافريقي.

وينتشر اللاجئين اليمنيين قبل الشروع في رحلة اللجوء على طول الشريط الساحلي للبحر العربي، والذي يقدر طوله بنحو ٣٠٠٠كم، أما عن النقاط الأكثر شيوعًا فهي منطقة "الجديد" في محافظة "تعز"، ومنطقة "الشجيرات"، و"الحمراء" و"الرجيمة" في محافظة حضرموت. ويتعرض اللاجئون إلى مخاطر عدة أبرزها عدم كفاية الحصول على السلع والخدمات الأساسية، ودفع رسوم باهظة إلى درجة تجعل رحلتهم محفوفة بالمخاطر في كثير من الأحيان على ظهر قوارب المهربين المتهالكة أصلاً والمكتظة باللاجئين. وعند وصولهم يعانون من الجفاف الشديد، والصدمات النفسية، فضلاً عن خطر الاختطاف والاستغلال وانعدام الأمن داخل دول اللجوء الافريقية.

وتعد مدينة "بوساسو" و"بربره" و"هرجيسا" في الصومال أهم نقاط لوصول اللاجئين اليمنيين إلى منطقة القرن الافريقي. وذلك عبر مسارات يستخدمها المهربون لتجنب نقاط التفتيش وأفراد الأمن. وفي الغالب، يقوم اللاجئون بدفع المال في عدة مواقع للمهربين أثناء قيامهم بالرحلات التي تبدأ برًا وتنتهي بالقوارب، حيث بلغت تكلفة الرحلة من عدن حوالي ٥٠٠ دولار، فيما يفر سكان مدينة تعز– التي تشهد معارك طاحنة– عبر ميناء المخا الذي يشهد موجات نزوح واسعة مع اشتداد المعارك، حيث يهاجر ما يقرب من ٤٠٠ شخص يوميًا عبر

قوارب وسفن متوسطة، وتصل تكلفة تهريب الفرد الواحد إلى الصومال حوالي ٥٠ دولار لمدة ١٦ ساعة، وإلى جيبوتي حوالي ٩٠ دولار لمدة ١٢ ساعة.

ويصل معظم اللاجئين اليمنيين إلى منطقة القرن الافريقي عن طريق البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، وحقيقة اعتماد تلك المعابر البحرية في المقام الأول على المهربين يزج بكثير من رحلات الهجرة تلك إلى الظل لتقع خارج نطاق جهود المراقبة الدولية أو الوطنية؛ فضلاً عن أن تدهور الوضع الأمني في تلك الدول يعيق فرق خفر السواحل الإنسانية عن الوصول للوافدين الجدد قبل أولئك المهربين. بل إن الكثير يلقي حتفه (Mooney,2013: 42).

وتتوزع معسكرات اللاجئين اليمنيين في جيبوتي في مخيمات "أوبوك" و"هول هول" و"مركزي" و"على عديه"، إذ تستقطب تلك المخيمات ٧٨٪ من إجمالي عدد اللاجئين اليمنيين، في حين استقرت النسبة الباقية في المناطق الحضرية وخاصة في جيبوتي العاصمة، وتشكل الظروف المناخية القاسية وخصوصًا في "أوبوك" و"مركزي" فضلاً عن ارتفاع تكاليف المعيشة عائقًا أمام بعض اليمنيين.

ويقطن اللاجئين اليمنيين في إثيوبيا في معسكرات "أديس أبابا" و"دولو أود" و"كابربايا" و"جاجلا"، وتشهد معسكرات اللاجئين في إثيوبيا على فترات متقطعة نزاعات بين اللاجئين والمجتمع المحلي بسبب شح مصادر المياه والمراعي، فضلاً عن التنوع الإثني الكبير في مجتمعات اللاجئين في الدولة. ووضعت إثيوبيا سياسة الإقامة خارج المخيمات، والتي سمحت للاجئين اليمنيين بالعيش خارج مخيمات اللاجئين في البيئات الحضرية، وينظر إلى هذه السياسة على أنها انطلاقة قوية لاستحداث الحلول الحضرية كبدائل للمخيمات. ومع أن ذلك يمثل إشارة إيجابية للمشاركة في الوصول إلى حلول لمشكلات اللاجئين اليمنيين إلا أن التطبيق –حتى الآن– مازال بطيئًا (Majidi, Sagarika,2016: 67). وفي السودان في مخيمات "كسلا" و"بورسودان" و"قشم القربة" و"غضارف". شكل (٨)

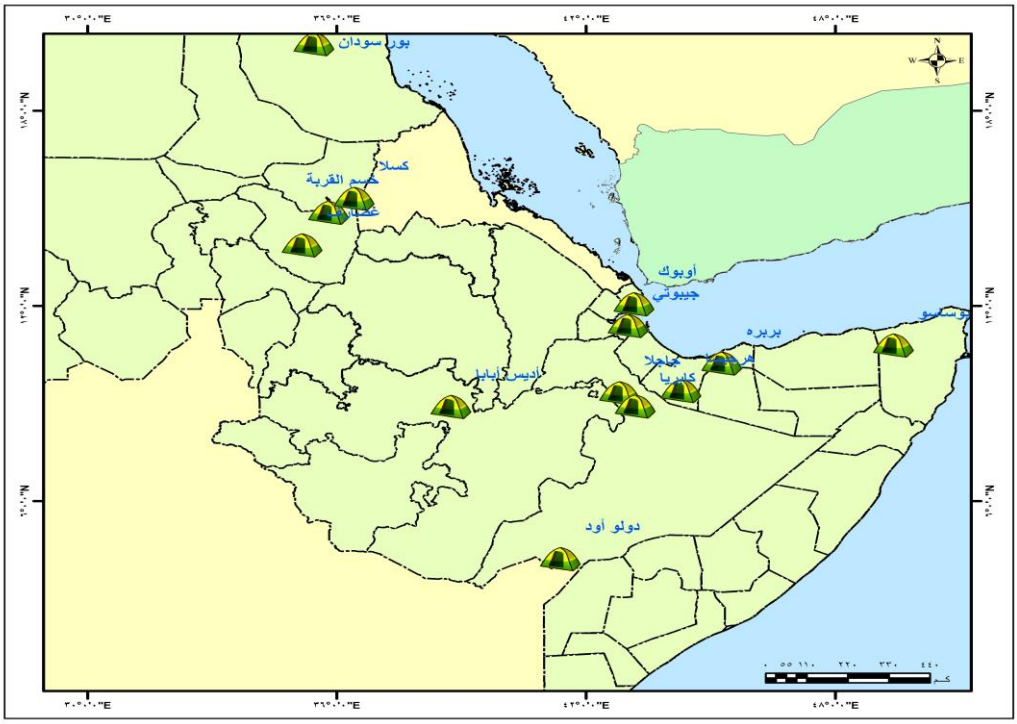

شكل (٨) معسكرات اللاجئين اليمنيين في دول القرن الأفريقي

ونظرًا لما تعانيه تلك الدول من مستويات فقر غير معهودة، فقد كانت المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة إحدى السبل المهمة لمساعدة الدول المضيفة للاجئين اليمنيين على تحمل الأعباء الاقتصادية لاستضافتهم (عيش،٢٠١٦: ٥٧) ويوضح الجدول (٨) توزيع المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة للاجئين اليمنيين في دول استضافتهم عام ٢٠١٩م.

جدول (٨) توزيع المساعدات المالية للاجئين اليمنيين في الدول المضيفة عام ٢٠١٩م "مليون دولار"

الدول المانحة	الصومال	إثيوبيا	السودان	جيبوتي	الإجمالي	%
الولايات المتحدة	٢٤٠	١٦٦,٢	١٦٤,١	٧,١	٥٧٧,٤	٥٤,٥
الاتحاد الأوروبي	٤٨,١	٢٩	١٩,٢	٠,٣	٩٦,٦	٩,١
المانيا	٤٧,٤	٦,١	١٠,٦	-	٦٤,١	٦,١
المركزي لمواجهة الطوارئ	٤١,٩	٢٠,٩	٢٦,٤	-	٨٩,٢	٨,٤
المملكة المتحدة	٣٧,٤	٣٢,٩	٣٢,٢	-	١٠٢,٥	٩,٧
السويد	١٤,٤	١٩,١	١٣,٤	-	٤٦,٩	٤,٤
كندا	١١,١	١١,٣	٩,٢	٠,٦	٣٢,٢	٣,٠
النرويج	٦,٣	-	-	-	٦,٣	٠,٦
الدنماراك	٥,٠	-	-	-	٥,٠	٠,٥
سويسرا	٤,٨	-	٦,١	-	١٠,٩	١,٠
كوريا الجنوبية	-	١٢,٧	٢,٥	-	١٢,٧	١,٢
اليابان	-	٤,٢	٣,٤	٠,٥	٧,٢	٠,٧
إيرلندا	-	٣,٧	-	-	٧,١	٠,٧
فرنسا	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٠
أخري	-	-	-	٠,٨	٠,٨	٠,١
الإجمالي	٤٥٦,٤	٣٠٦,١	٢٨٧,١	٩,٦	١٠٥٩,٢	١٠٠
%	٤٣,١	٢٨,٩	٢٧,١	٠,٩	١٠٠	-

Source: Financial Tracking Service (2019) Tracking Humanitarian. aid Flow. – available at: http://fts.unocha.org

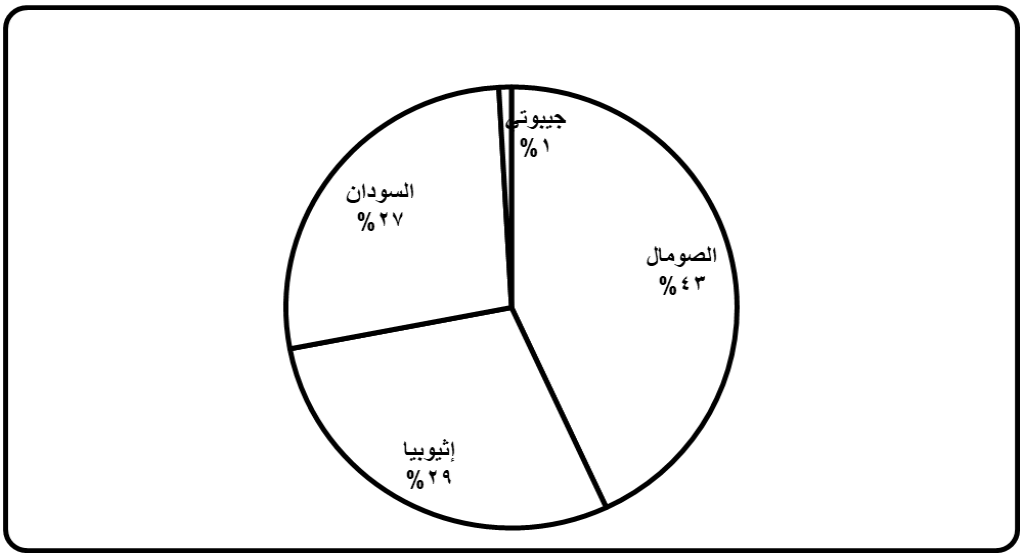

شكل (٩) التوزيع النسبي للمساعدات المالية لدول القرن الافريقي المضيفة للاجئين اليمنيين عام ٢٠١٩م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- بلغ إجمالي المساعدات المالية من الدول المانحة للاجئين اليمنيين في الدول المضيفة ١,٠٥٩,٢٠٠ دولار عام ٢٠١٩م.

- تعد الولايات المتحدة أكبر دول العالم المانحة عام ٢٠١٩م، حيث أسهمت بنحو ٥٤,٥٪ من إجمالي المساعدات المالية للاجئين اليمنيين في الدول المضيفة، تلتها المملكة المتحدة بنحو ٩,٧٪، ثم الاتحاد الأوروبي بنحو ٩,١٪ من إجمالي المساعدات المالية.

- استحوذت الصومال على نحو ٤٥٦,٤ مليون دولار بنسبة ٤٣,١٪ من إجمالي المساعدات المالية المقدمة للاجئين اليمنيين، إذ يشكل اللاجئين بها نحو ٢٧,٧٪ من إجمالي عدد اللاجئين في الدول المضيفة، تحتل بها المرتبة الأولي في استضافة اليمنيين.

– جاءت كل من إثيوبيا والسودان في المرتبة الثانية من حيث تلقي المساعدات المالية للاجئين اليمنيين بنسبة ٢٨,٩٪، ٢٧,١٪ على الترتيب، في حين جاءت جيبوتي في المرتبة الأخيرة من حيث تلقي المساعدات المالية بنحو ٩,٦ مليون دولار بنسبة ٠,٩٪ من إجمالي المساعدات المالية من الدول المانحة للاجئين اليمنيين على الرغم من استضافتها لأعداد كبيرة من اللاجئين تقدر بنحو ٢٥,٩٪ من إجمالي عددهم في الدول المضيفة.

وتعلن المفوضية السامية لشئون اللاجئين والتابعة للأمم المتحدة –دومًا– عن وجود فجوة تمويلية بين ما تتلقاه من مساعدات ومنح مالية وبين متطلبات واحتياجات اللاجئين اليمنيين في الدول المضيفة. ويوضح الشكل (١٠) الفجوة التمويلية لمتطلبات اللاجئين اليمنيين في الدول المضيفة عام ٢٠١٩م.

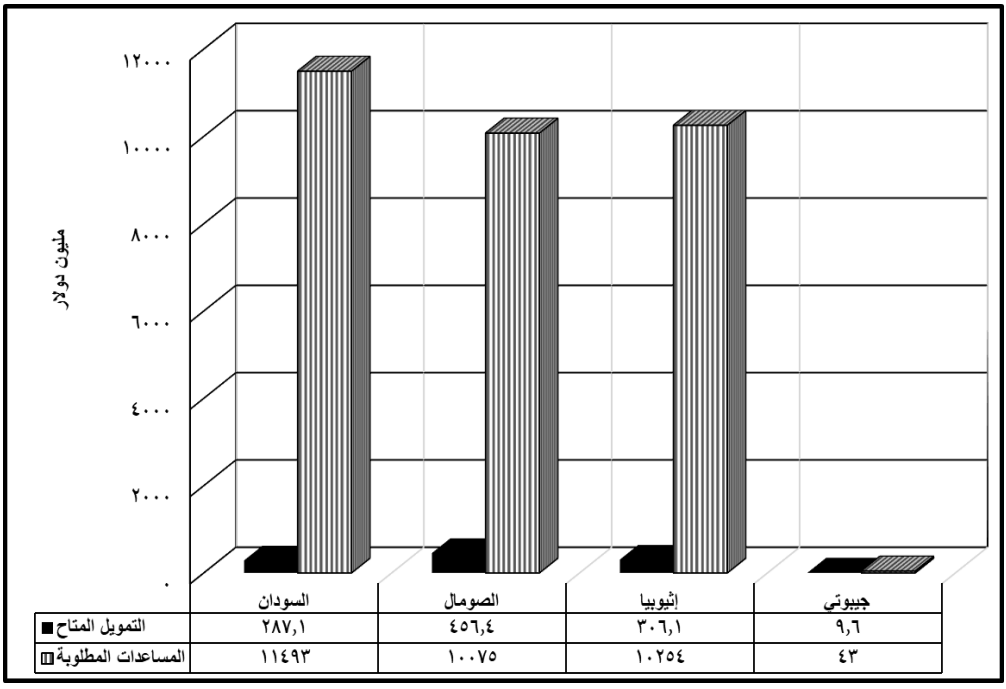

	السودان	الصومال	إثيوبيا	جيبوتي
التمويل المتاح	٢٨٧,١	٤٥٦,٤	٣٠٦,١	٩,٦
المساعدات المطلوبة	١١٤٩٣	١٠٠٧٥	١٠٢٥٤	٤٣

شكل (١٠) الفجوة التمويلية لمتطلبات اللاجئين اليمنيين في الدول المضيفة عام ٢٠١٩م

ومن خلال دراسة الشكل السابق يتضح ما يلي:

- بلغ إجمالي التمويل المتاح والذي تتلقاه الدول المضيفة نحو ١,٠٦مليار دولار، في حين بلغ إجمالي المساعدات المطلوبة نحو ٣,١٩ مليار دولار، بنسبة عجز بلغت ٣٣,٢٪.

- بلغت نسبة العجز بين التمويل المتاح وإجمالي المساعدات المطلوبة للاجئين اليمنيين أقصاها في الصومال بنحو ٤٢,٢٪، تلتها إثيوبيا ٢٩,٨٪، ثم السودان وجيبوتي بنسب بلغت ٢٤,٩٪، ٢٢,٣٪ على الترتيب، مما يوضح ضخامة الفجوة التمويلية المطلوبة لسد احتياجات اللاجئين اليمنيين في الدول المضيفة سنويًا.

ثامنًا: سياسات مجابهة اللجوء اليمني:

تظل قضايا اللجوء من أعقد الأزمات التي تواجه الدول المضيفة، إذ تؤثر عليها وعلى اللاجئين أنفسهم على حد سواء، وحكومات الدول المضيفة مع أنها تعلن وتصر على أن اللجوء هو أمر مؤقت إلا أنها تضع خطط مرحلية للتعامل مع بقاء اللاجئين داخل دولهم لفترة طويلة.

وتوجد ثلاثة حلول دائمة لمشكلة اللاجئين يتداولها المجتمع الدولي، أولها العودة الطوعية إلى الوطن بعد زوال أسباب اللجوء. وثانيها التوطين المحلي في دول اللجوء. وثالثًا إعادة التوطين في دولة ثالثة غير الدولة التي لجأ إليها.

وفي حالة اللاجئين اليمنيين، فإن مستقبل تلك الأزمة رهن بين أربع خيارات وهي: الحلول الدائمة للمفوضية السامية لشئون اللاجئين أو سياقات الاستقرار: العودة الطوعية، الاندماج المحلي، إعادة التوطين، ويضاف إليها الاندماج الجزئي (المنسي ومحافظة، ٢٠١٨: ١٨٠).

(١) إعادة التوطين:

لا يستطيع العديد من اللاجئين العودة إلى بلادهم بسبب استمرار الصراع والحروب والاضطهاد. ويعيش الكثيرون أيضًا في ظروف خطيرة أو لديهم احتياجات خاصة لا يمكن تلبيتها في الدول التي سعوا فيها إلى الحصول على الحماية. وفي هذه الأوضاع، تساعد المفوضية على إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث.

ويقصد بإعادة التوطين نقل اللاجئين من بلد اللجوء إلى دولة أخرى وافقت على قبلوهم ومنحهم الاستقرار الدائم في نهاية المطاف. كُلفت المفوضية بموجب نظامها الأساسي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعادة التوطين باعتبارها أحد الحلول الدائمة الثلاثة. وتتميز إعادة التوطين في كونها الحل الدائم الوحيد الذي ينطوي على نقل اللاجئين من بلد اللجوء إلى بلد ثالث. وكان هناك ٢٠,٤ مليون لاجئ ممن تعنى بهم المفوضية حول العالم في نهاية عام ٢٠١٨م، ولكن لم يتم إعادة توطين سوى أقل من ١٪ منهم في ذلك العام.

ويشارك عدد قليل من الدول في برنامج المفوضية لإعادة التوطين. وتربعت الولايات المتحدة الأميركية في الأعوام الأخيرة على رأس قائمة دول إعادة التوطين في العالم، وأمنت كندا وأستراليا وبلدان الشمال الأوروبي عددًا كبيرًا من الأماكن سنويًا. وتوفر دول إعادة التوطين الحماية القانونية والجسدية للاجئ، بما في ذلك تمتعه بالحقوق المدنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشابهة لحقوق مواطنيها.

ففي عام ٢٠١٨م، قدمت المفوضية ملفات أكثر من ٨١,٣٠٠ لاجئ لتنظر فيها دول إعادة التوطين. وبحسب الجنسية، فإن المستفيدين الرئيسيين من برامج إعادة التوطين التي تيسرها المفوضية خلال هذه الفترة كانوا لاجئين من الجمهورية العربية السورية "٢٨,٢٠٠"، وجمهورية الكونغو الديمقراطية "٢١,٨٠٠"، وإريتريا"٤,٣٠٠" وأفغانستان "٤,٠٠٠".

إن إعادة التوطين هي تجربة تغير حياة أي شخص، لأنها صعبة ومفيدة في الوقت نفسه. ذلك أنه غالبًا ما يُعاد توطين اللاجئين في دول جديدة بالنسبة إليهم، ومختلفة جداً من حيث المجتمع واللغة والثقافة. وتُعتبر فرصة استقبالهم ودمجهم مفيدة للاجئين المعاد توطينهم أنفسهم وللبلدان المستقبلة. وتقدم الحكومات والشركاء من المنظمات غير الحكومية الخدمات لتسهيل الاندماج، كالتوجيه الثقافي والتدريب اللغوي والمهني، فضلاً عن البرامج لتعزيز إمكانية الحصول على التعليم والعمل.

ففي الصومال؛ وخاصة مدن العاصمة في كل من "هرجيسا" و"مقديشيو" مازالت سياسة حكومة الصومال تسمح للاجئين اليمنيين بالتوطين في المناطق الحضرية بسهولة نسبية، وقد أسس بالفعل عدد من اللاجئين اليمنيين في كل من "هرجيسا" و"مقديشيو" مشروعاتهم التجارية الصغيرة. وفي كل من هاتين المدينتين هناك تجمعات للشتات اليمني تعمل على تعقب أعداد الواصلين اليمنيين وتسجلهم تسجيلاً غير رسمي وتساعدهم في العثور على المعلومات اللازمة والمأوي لهم، وتوفر جماعات الشتات اليمني أيضًا وتخدم غرض التنسيق بين اللاجئين والسلطات سواء أكانت محلية أم وطنية، وتمثل هذه التجمعات أيضًا دورًا محوريًا في قرارات اللاجئين حول المكان الذي يستوطنون به (Yonatan,2013: 63).

وغالبًا ما تتأثر الدول المضيفة للاجئين بالنزاع وعمليات التهجير، وغالبًا ما تفتقد تلك الدول القدرة المؤسسية لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين أو حتى إدارتها. ففي "مقديشيو" في الصومال؛ نتج عن إخفاق الدولة في التعاون مع مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية التي تقدم المساعدة للاجئين إلى السيطرة على مخيمات النازحين من قبل ممن يدعون توليهم مسئولية حراسة المخيمات الذين يرتبطون بأصحاب النفوذ الذين يغتصبون بانتظام بعضًا من المساعدات التي يتلقاها اللاجئين مدعين بأنها "بدل الاستئجار".

ويعيش اللاجئون اليمنيون في الصومال على مصدرين مهمين للبقاء على قيد الحياة باستقلالية وهما: الروابط الاقتصادية والثقافية ذات الجذور العميقة بين الدولتين ودعم اليمنيين الآخرين في الشتات. وتمكن هذه المصادر اللاجئين من استكشاف سبل بديلة للبقاء على قيد الحياة بدلاً من الاعتماد على المساعدات في مخيمات اللاجئين. ومع ذلك رغم ارتفاع مستوي الاكتفاء الذاتي للاجئين اليمنيين الذين يعيشون في الصومال، مازال الضعف يعتري طرق التعامل مع حقوقهم القانونية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المستحيل أن يستطيع المجتمع الدولي إعادة توطنين جميع اللاجئين اليمنيين. ويؤكد ذلك إجمالي التعهدات المؤكدة بإعادة التوطين للاجئين اليمنيين، والتي بلغ عددها ٢٢٣ حالة مؤكدة للتوطين والقبول الإنساني ٢٠١٩م، وذلك في كل من كندا ٩٩ حالة توطين، الولايات المتحدة ٧٨، استراليا ٢٣، السويد ١٥، المملكة المتحدة ٦، نيوزيلندا والنرويج ٣ حالات مؤكدة لتوطين اللاجئين اليمنيين، مما يؤكد ويدعم أن هذا الحل غير متاح بصورة كبيرة للاجئين اليمنيين.

(٢) الاندماج المحلي:

وهي عملية تدريجية تتزايد من خلالها درجة الاندماج داخل البيئة المحيطة باللاجئ بمرور الوقت، أي أن اللاجئين يندمجون مع السكان في الدولة المضيفة، ويجمع هذا الحل بين ثلاثة أبعاد: البعد القانوني؛ حيث يحصل اللاجئ على مجموعة أكبر من الحقوق تتضمن الحصول على التعليم والصحة وحرية التنقل وفرص العمل وغيرها، بغية تحقيق إقامة دائمة وقد يحصل على جنسية الدولة المضيفة في النهاية. والبعد الاقتصادي؛ حيث إن الاندماج المحلي عملية اقتصادية تهدف إلى إرساء سبل العيش المستدامة وتحقيق مستوي معيشي جيد مقارنة بالمجتمع المضيف. والبعد الاجتماعي؛ حيث إنها عملية اجتماعية وثقافية تهدف

إلى تحقيق تكيف وقبول اللاجئين وتمكنهم من المساهمة في الحياة الاجتماعية للدولة المضيفة دون خوف من التمييز أو العداء. وتساعد عدة عوامل على الاندماج المحلي ومنها: درجة التشابه الإثني والثقافي بين اللاجئين والدولة المضيفة، فضلاً عن طول الفترة الزمنية التي يقضيها اللاجئين في دولة اللجوء، وقدرة الدولة على استيعاب اللاجئين (Fielden,2008: 1-6).

وعلى الرغم من أن الاندماج المحلي لا يكون حلاً دائمًا مرضيًا إلا إذا اقترن بالتجنيس، واتفاقية عام ١٩٥١م الخاصة باللاجئين –التي لم توقع عليها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان– ركزت على أهمية المواطنة في التوصل إلى حلول دائمة، وبالرغم من أن الاندماج المحلي لا يلقي ترحيبًا من حكومات الدول المضيفة من الناحية النظرية، إلا أنه عمليًا تعترف حكومات الدول المضيفة بالاندماج الفعلي للاجئين وتضع خططًا للتعامل مع الإقامة طويلة الأمد للاجئين.

وفي حالة اللاجئين اليمنيين في الدول المضيفة؛ فإن الاندماج المحلي بمعناه الضيق –التوطين– أمر غير مطروح من جهة، فضلاً عن كونه غير قابل للتطبيق من جهة أخري، فالدول المضيفة وخاصة دول القرن الافريقي لا تستطيع ولا ترغب بتجنيس اللاجئين المقيمين على أراضيها، كما أن التجنيس سيلغي صفة اللجوء لهؤلاء اللاجئين، وستتحمل تلك الدول مسئوليتهم كاملة –آنذاك– باعتبارهم مواطنين؛ في حين أن مسئولية هؤلاء اللاجئين حاليًا مسئولية مشتركة مع المجتمع الدولي ومجتمع المانحين، ولا تستطيع تلك الدول الافريقية تحمل عبء استضافة هؤلاء اللاجئين بمفردها كونهم مواطنين.

ويعد خيار منح اللاجئين اليمنيين جنسية دول اللجوء من الأمور الصعبة، نظرًا للمشكلات الاقتصادية والديموغرافية في تلك الدول وخاصة الدول الافريقية، ولذلك فإن السياسة المركزية التي تتبعها الحكومات العربية في الوقت الحالي تتمثل

في إعطاء اللاجئين مقر إقامة مؤقت لحين التوصل إلى أحد الحلين الآخرين: أما إعادة التوطين أو العودة الطوعية.

ولذلك يبقي الحل أمام الدول المستضيفة للاجئين اليمنين هو الاندماج الجزئي، بحيث تخطط لحلول طويلة الآجل في التعامل مع اللاجئين اليمنيين دون منحهم المواطنة الكاملة، ولكن قد تمنحهم حقوقًا أوسع للقدرة على الاندماج مع المجتمعات المضيفة.

ويتأتى ذلك الاندماج الجزئي من خلال التعليم، والذي يعتبر ركيزة مهمة تساعد في اندماج اللاجئين، حيث إن استخدام مناهج الدول المضيفة في التعليم الرسمي للاجئين يساعد في اندماج الطلاب اليمنيين، إذ أنهم يتلقون نفس المعلومات التي يتلقاهم الطلاب من مواطني الدول المضيفة مما يخفف التمييز ضدهم، مما يدفع اللاجئين اليمنيين إلى مزيد من التفاعل الاجتماعي مع الدول المستقبلة لهم ويجعلهم أكثر استعدادًا للمستقبل والعمل. فضلاً عن ضرورة إدماج اللاجئين اليمنيين في الدول المستضيفة في سوق العمل، والعمل على حصولهم على درجة متزايدة من الاعتماد على الذات لتحقيق سبل عيش مستدامة، وبالتالي المساهمة في الحياة الاقتصادية للمجتمع المضيف، وعلى المدي المتوسط والطويل يكون لهذه العملية أثر اقتصادي إيجابي.

(٣) العودة الطوعية إلى الوطن:

تبقي العودة الطوعية لأرض الوطن الحل الدائم الأمثل للاجئين، وذلك لأسباب يفرضها السياق الاجتماعي والسياسي، كما يفرضها التزام الدول الصريح بموجب القانون الدولي بقبول مواطنيها، وهذا الحل هو المفضل للاجئين وللدول المضيفة، إلا أن الأسباب التي أدت إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين اليمنيين إلى دول الجوار قد تبقي دائمة لفترة طويلة، مما يصعب معه العودة إلى اليمن.

وماتزال العودة إلى الوطن بالنسبة لملايين اللاجئين في جميع أنحاء العالم الأمل الأمثل في إيجاد حل لمحنتهم. وبوصفها الحل الدائم المفضل لدى العدد الأكبر من اللاجئين، فإن العودة الطوعية إلى الوطن بأمان وكرامة يتطلب التزاماً كاملاً من جانب بلد المنشأ للمساعدة في إعادة الادماج.

وتجدر الإشارة إلى أن استمرار النزاع في اليمن وعدم وجود بوادر لتسوية سياسية قريبة، وبافتراض حدوث ذلك فإنها ستحتاج إلى وقت لتهدأ الاضطرابات وتصل الدولة إلى مرحلة الاستقرار، وتحتاج اليمن إلى وقت طويل وتكلفة عالية لإعادة إعمار كل البني التحتية والمدن والقري المهدمة، مما يجعل حل العودة الطوعية احتمال بعيد وغير متاح للاجئين اليمنيين في الوقت الراهن.

كما يتطلب ذلك دعمًا مستمرًا من جانب المجتمع الدولي من خلال مرحلة ما بعد الصراع والتي تعتبر حاسمة لضمان تمكين أولئك الذين يتخذون هذا القرار الشجاع بالعودة إلى ديارهم من إعادة بناء حياتهم في بيئة مستقرة.

وعندما يتعلق الأمر بالعودة، فإن من أولويات المفوضية السامية لشئون اللاجئين تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية إلى الوطن، وضمان ممارسة الاختيار الحر والمستنير، وحشد الدعم للعائدين. في الممارسة العملية، تقوم المفوضية بتعزيز وتسهيل العودة الطوعية من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك تنظيم زيارات تفقدية للاجئين وتجميع معلومات محدثة عن وطنهم ومنطقتهم الأصليين، والمشاركة في أنشطة السلام والمصالحة، وتعزيز استعادة السكن والممتلكات وتقديم المساعدة الخاصة بالعودة وتوفير الدعم القانوني للعائدين.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تجنب العودة القسرية أو إعادة اللاجئين إلى المناطق التي تمثل خطرًا على حياتهم أو حريتهم، ويزداد الأمر سوءًا حول الطرق المثلي لضمان العودة الطوعية والمواطنة الفعالية بسبب ضعف الدولة اليمنية وما هي عليه من زيادة مضطردة في أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء.

النتائج:

- وجود عدد كبير من اللاجئين في دولة ما مؤشر أساس على عدم الاستقرار، وفي ضوء ذلك المؤشر وغيره من المؤشرات الأخرى، أصبحت اليمن واحدة من أكثر الدولة توترًا وهشاشة في العالم.

- تمتلك اليمن العديد من الخصائص والمميزات الجغرافية، والتي من شأنها أن تكون عنصرًا من عناصر قوة الدولة، إلا أنها لم تستطع استغلال تلك الأهمية الاستراتيجية لصالح بناء الدولة واستقرارها، حتى أصبحت مطمعًا للقوي الطامحة في السيطرة والنفوذ.

- تمثلت أهم دوافع اللجوء اليمني إلى حالة الاحتراب الداخلي في الدولة والمدعومة من بعض الجهات الخارجية بين كل من الحكومة والحوثيين وتنظيم القاعدة والحراك الجنوبي. وازدادت حالات اللجوء مع التدخل الخارجي والمتمثل في قوات التحالف العربي بدءًا من عام ٢٠١٥م.

- ارتفاع الخط البياني لأعداد اللاجئين اليمنيين نتيجة النزاع الداخلي سنويًا منذ عام ٢٠١٥م وحتى الآن لتشكل نحو ١,٣٪ من إجمالي أعداد اللاجئين في العالم عام ٢٠١٩م.

- ارتفاع ملتمسي اللجوء اليمني منذ بداية الثورة اليمنية عام ٢٠١١م وحتى الآن ليصل إجمالي طالبي اللجوء من اليمنيين ٢,٩٪ من إجمالي طلبات اللجوء العالمية، مما يعد انعكاسًا مباشرًا لما تشهده الدولة اليمنية من استمرار وتصاعد الأزمة في آن واحد.

- تستحوذ كل من الصومال والمملكة العربية السعودية وجيبوتي على أكثر من ٨٠٪ من إجمالي عدد اللاجئين اليمنيين العابرين للحدود، ويعزي ذلك إلى عاملي

المسافة من ناحية، وعدم وجود ضوابط وقيود على اللجوء من ناحية أخري وخاصة من جانب دول القرن الأفريقي.

- جاءت خريطة اللجوء اليمني تبعًا للمنشأ متسقة مع خريطة الصراع ومناطق النزاع في الدولة.

- للجوء اليمني تبعات جمة على اللاجئين اليمنيين أنفسهم نظرًا لما يتعرضون له من انتهاكات لحقوق الإنسان والعنف الجنائي والاضطهاد والاعتقال، ويرجع ذلك لضعف دول الاستقبال، فضلاً عن مشكلات الصحة والتعليم والعمل.

- تعاني دول استضافة اللاجئين اليمنيين في القرن الافريقي من مستويات فقر كبيرة، لذا كانت المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة إحدى السبل المهمة لمساعدة الدول المضيفة على تحمل الأعباء الاقتصادية لاستضافة اللاجئين اليمنيين، وعلى الرغم من ذلك توجد فجوة تمويلية كبيرة بين ما هو متاح من منح وبين متطلبات واحتياجات اللاجئين.

- يظل مستقبل مجابهة اللجوء اليمني مرهون بين عدة خيارات، أولهما إعادة التوطين وهو حل بعيد المنال بالنسبة للاجئين ويؤكد ذلك ضآلة عدد التعهدات المؤكدة بإعادة التوطين. وثانيهما الاندماج المحلي والذي يتم فيه منح الجنسية ويعد أمرًا صعبًا أيضًا يثقل كاهل الدول المضيفة اقتصاديًا وأمنيًا. وثالثهما العودة الطوعية إلى الوطن ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل على حل النزاع اليمني بشكل كامل ومقبول لكافة أطراف الأزمة، ويبدو أن ذلك الحل بعيد المنال حاليًا، ويحتاج لوقت حتى تهدأ الاضطرابات وتصل الدولة إلى مرحلة الاستقرار.

وأخيرًا؛ فإنه للمضي قدمًا والانتقال من حالة الهشاشة إلى الاستقرار، لابد من اتخاذ إجراءات أربع عاجلة لدعم الاستقرار في اليمن، وهي الانتهاء من التداول السلمي للسلطة، استعادة الاستقرار السياسي والأمني، تلبية الاحتياجات الإنسانية

العاجلة، تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي ضوء ذلك يقف اليمن اليوم أمام أحد الاحتمالات التالية:

١- استمرار عملية سياسية هشة، يكون للحوثيين والحراك الجنوبي وتنظيم القاعدة اليد العليا في صوغ ملامحها، مع وجود سلطة صورية للرئيس ورئيس الوزراء، ويمكن لهذه المرحلة أن تعول على دعم إقليمي، لكنها لن تدوم على الأرجح. ويصعب في هذه الحالة عودة اللاجئين إلى ديارهم.

٢- الخيار الصومالي، حيث تتداخل خيارات التقسيم الفعلي على الأرض، مع شكل من أشكال الحرب الأهلية التي لا يتوقع أن تكون شاملة، نظرًا لتركيبة المجتمع اليمني القبلية التي تطغي إلى حد ما على الطبيعة الطائفية في المجتمع، وهو ما يجعل التجمعات في اليمن قبلية ذات اتجاهات محددة لا طائفية مذهبية. وفي هذه الحالة ستتزايد أعداد اللاجئين اليمنيين بصورة غير مسبوقة لتشكل عبئًا كبيرًا على دول الجوار والدول المضيفة، وسيكون لتلك التحركات من اللاجئين أبعادًا سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة على الدول المضيفة، قد تفوق قدرة تلك الدول على استيعابها.

٣- الاحتمال الثالث، وهو ممارسة نوع من الضغط الدولي سياسيًا واقتصاديًا على جميع المكونات السياسية والمجتمعية، لكي تلتزم مجددًا عملية التحول السياسي السلمي في الدولة. ويضمن هذا الاحتمال بقاء الوضع على ما هو عليه حاليًا.

ويتوقف تحقق أي من الاحتمالات السابقة على جملة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، حيث أضحي اليمن ساحة صراع تتداخل فيها مصالح أطراف مختلفة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- البراق، عباد محمد عبد ربه (٢٠٠٢) اليمن والمحيط الهندي: دراسة في الجيوبوليتيكس. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – الجامعة المستنصرية: كلية التربية.

- بوراس، زهيرة وجغبلو، مروي (٢٠١٦) تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – تبسه: جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

- توفيق، محمود (١٩٨٣) المدخل الجنوبي للبحر الأحمر: دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس. – الرياض: دار المريخ.

- جامعة الدول العربية (٢٠١٥) الهجرة القسرية في المنطقة العربية: نظرة عامة حول الأزمة وجهود جامعة الدول العربية. – الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة. القاهرة.

- الحدث (٢٩ مارس ٢٠١٥) انتشار ملحوظ لظاهرة حمل الأسلحة في اليمن. – متاح في: http://www.alhadath.net/servlet/aa/pdf/d2907885-6bfa-47f0-bd81-543fac944d2f

- سلامة، عاتكه محمد (٢٠١٢) الأبعاد السياسية للاجئين في مستقبل الدولة الفلسطينية. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – جامعة آل البيت: معهد بيت الحكمة، قسم العلوم السياسية، المدينة المنورة.

- الشجاع، أحمد أمين (٢٠١٢) بعد الثورة الشعبية اليمنية.. إيران والحوثيون.. مراجع ومواجع. – ط١. – صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث.

- الشرجبي، عادل مجاهد (أبريل ٢٠١٠) الفاعلون غير الرسميين في اليمن أسباب التشكل وسبل المعالجة. – مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة التقارير المعمقة ٣، الدوحة.

- طالبو اللجوء (٢٠١٩) متاح في:

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc274e1.html

- عبد الحفيظ، علاء (مايو ٢٠١٦) أزمة اللاجئين في العالم العربي وتداعياتها الداخلية والإقليمية. – مجلة سياسات عربية، ع ٢٠. – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- العبيداء، عبد العزيز إبراهيم (٢٠٠٩) دور المعلومات الاستخباراتية المكانية في تأمين المنافذ الدولية للدول (المملكة العربية السعودية). – في: الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية. – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث.

- عيش، ماهر حمدي (يوليو ٢٠١٦) تحركات اللاجئين السوريين العابرة للحدود: دراسة في الجغرافيا السياسية. – مجلة بحوث كلية الآداب، س٢٧، ع١٠٦. – جامعة المنوفية: كلية الآداب.

- متولي، محمد وأبو الريش، تاج السر (١٩٩٩) الجمهورية اليمنية. – في: الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي. – مج ٢. – الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- معابره، عامر قاسم (٢٠١٨) السياسات الألمانية تجاه اللاجئين من دول الربيع العربي. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – أربد: جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية.

- منتصر، مروة صبحي (يوليو ٢٠١٥) تشابكات اللاجئين والصراعات في الشرق الأوسط. – مجلة السياسة الدولية، ع٢٠١.

- المنسي، أحمد صابر و محافظة، محمد عبد الكريم (٢٠١٨) مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن. – في: المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط، المجتمع الدولي، الفرص والتحديات. – جامعة اليرموك: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" (٢٠١٦) تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون. – الكويت.

- المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط، المجتمع الدولي، الفرص والتحديات (٢٠١٨) جامعة اليرموك: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية.

- المؤتمر العلمي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول (٢٠١٦) جامعة أديامان، تركيا.

- يوسف، أحمد (سبتمبر ٢٠١٥) أزمة اليمن.. حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية. – مجلة آفاق المستقبل، ع ٢٧، س ٦. – أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Al- Haj A, (13/9/2017) Saudi, Egyptian, Warships move into Strait as Yemen airstrikes widen- .available at: http://www.miltarytimes.com

- Country Analysis Briefs (2011) World Oil Transit Choke Points Energy Information Administration.

- DJIBOUTI RESPONSE PLAN FOR YEMEN CRISIS (April-September 2015) http://data.unhcr.org/yemen/regional

- DTM (July 2019) IOM YEMEN: Rapid Displacement Tracking. https://www.globaldtm.info/yemen/

- Fielden, Al (June 2008) Local integration: an under-reported solution to protracted refugee situations. – Policy Development and Evaluation Service, UNHCR.

- Forster, B (2009) Improving using Refugee Rights Report Cards. - Forced Migration Review,37.- University of Oxford: Oxford Department of International Development, Refugee Studies Centre.

- Freedom House (2019) available at: http://freedomhouse.org

- Guterres, A (2008) Climate change, natural disasters and human displacement: a UNHCR perspective. - available at: http://www.unhcr.org/4901e81a4.pdf

- Heritage Foundation (2019) available at: www.Heritaga.org

- https://refugeesmigration.un.org/ar/definitions

- Hyndman, J and Giles, W (December 2017) Refugees in Extended Exile: Living on the Edge- . Journal of Refugee Studies, Volume 30, Issue 4.- London: Oxford University Press, PP. 633–634.

- IOM (2019) International Migration Low: Glossary on Migration. – Geneva: international Organization for Migration.

- Majidi, N and Sagarika, D (may 2016) Transitional solutions for the displaced in the Horn of Africa. - Forced Migration Review,52.- University of Oxford: Oxford Department of International Development, Refugee Studies Centre.

- Ministry of Foreign Affairs (April 2017) Saudi Arabia and the Yemen Conflict.- available at: https://saudiembassy.net/reports/white-paper-saudi-arabia-and-yemen-conflict

- Mooney, I (July 2013) Displacement, vulnerability and strengthening stability in Yemen. - Forced Migration Review,43.- University of Oxford: Oxford Department of International Development, Refugee Studies Centre.

- Nagi, A (march 2019) Oman's Boiling Yemeni Border. – Istituto per GII Studi Dipolitica. Internazionale. - available at: http://www.ispionline.it/it/pubblicazione/oman-bolling-yemen-border-22588

- Oucho, J.O (2007) Environmental Impact of Refugess and Internally Displaced Persons in Sub-Saharan Africa. - Keynote Address to the African Migration Alliance Biennial Workshop on Climate Change, Environment and Migration, East London, South Africa, 15-16 November 2007.

- Regional Refugee and Migrant Response Plan (December 2015) the Yemen Situation, P.2.- available at: http://data.unhcr.org/yemen

- Sangpui, L (2016) Trans Border Migration and Livelihood: The Case of Migrant from Myanmar in Mizoram. - Master of Philosophy. - Mizoram University: Department of Social Work.

- Sarmah, B (2018) India and Refugee Issues: A Study of Afghan Refugees- . Master of Philosophy. - Sikkim University: Department of Political Science.

- Short J.R (1993) An Introduction to Political Geography- . 2ed.- London.

- The World Bank (2019) available at: http://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.ZS

- The World Bank (April 2019) Combined Project Information Documents /Integrated Safeguards Datasheet (PID/ISDS).- available at: http://documents.worldbank.org/curated/en/174341552490494446/Yemen-Economic-Monitoring-Brief

- Transparency International (2019) available at: www.trensparency.org

- Transparency International Secretariat (9/9/2017) Corruption Perceptions Index 2016.- available at: http://www.transparency.org/country/yem#

- UNDP (2019) available at: http://hdr.undp.org

- UNHCR (20 June 2019) Global Trends forced Displacement in 2018.- available at: htpp://www.unhcr.org/statistics

- UNHCR (Different years) Yemen Situation: Regional Refugee and Migrant Response. - Population movements out of Yemen. - available at: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html

- Van Hear, N (1994) The Socio-economic Impact of the Involuntary Mass Return to Yemen in 1990. - Journal of Refugee Studies, Volume 7, Issue 1. – London: Oxford University Press, PP. 18–38.

- Yonatan, A (July 2013) State fragility, displacement and development interventions. - - Forced Migration Review,43.- University of Oxford: Oxford Department of International Development, Refugee Studies Centre.